

شرحُ خطبةِ التَّسهيلِ

لابنِ هشامِ الأنصاريِّ

(دراسةٌ وتحقيقٌ)

إعدادُ :

د. مسعودُ بنُ عبدِ العزيزِ الخليليِّ

الأستاذُ المساعدُ في كَلَّةِ اللُّغةِ العربيَّةِ في جامعةِ الإمامِ

المقدمة

● أهمية هذا العمل:

يقدم هذا البحث الموجز خلاصاً علمياً يتصل بالثنين من أبرز علماء النحو قاطبة وأشهرهم على الإطلاق، فليكن متن ابن مالك، والشرح شرح ابن هشام، وحسبك بما، وعسى أن يكون لهذا البحث نصيبٌ من مكانتهما وقدرهما العالي.

وميدانه مقدمةٌ واحد من أعظم كتب النحو في تراثنا العربي وأكثرها تفصيلاً وأبعدها ذكراً وأوفرها عند الناس عنايةً، ذلكم هو كتاب (التسهيل). ولئن كان ابن هشام في تقديري هو أسعد المؤلفين حظاً وأوسعهم في أزماننا هذه انتشاراً، فهو صاحب الكتب المدرسية الذائعة الصيت التي تخرجت بها أفواج الطلاب والأجيال من طلبة العلم، منذ عصره إلى يومنا هذا، كالتقطر وشرحه، والشذور وشرحه، وأوضح المسالك، ومعني اللبيب - ما ينبغي أن يبقى شيء من علم هذا العلم ولا من علمه مهماً مهجوراً في خزائن الكتب وفي ثنابا شجاميع المخطوطات، مهما كان صغير الحجم قليل الأوراق؛ فإنه ليس كأي عمل من الأعمال، وليس صاحبه كأحد من الرجال.

من أجل ذلك كان فرسي شديداً وسعادي غامرة حين وقعت يدي في إحدى خزائن الكتب بالمغرب على هذه الرسالة في طي مجموع غدت عليه آثار الزمان، وأصابته الرطوبة، وعشت به الأرضة، فالتصقت أوراقه وتآكلت أطرافه، ولا سيما أني لم أجدهم يترجمون ابن هشام من القدامى والمحدثين أحداً يذكر هذا الشرح^(١)، وهأنذا أقدم للناس جديداً لابن هشام يُضاف إلى رصيده العلمي.

(١) مع أنه في إحدى نسخته مذكور في فهرس إحدى المكتبات، كما ستري، وذكره عنها الدكتور عبد الله البركاتي حين عذد المصنفات على التسهيل، في مقدمته لتحقيق: (شفاء العليل في شرح التسهيل، للسلسي).

● ترجمة المؤلف^(١):

هو جمال الدين، أبو محمد، عهدُ الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري الخرجي الشافعي ثم الحنبلي، ولد بالقاهرة يوم السبت خامس ذي القعدة، من سنة ٧٠٨ هـ، وبها نشأ وتعلم، ولزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل، وكان يقدم شيخه هذا في النحو على أبي حيان، ولما على ابن عمر بن السراج، وقاج الدين التبريزي، وقاج الدين الفاكهاني، وسمع عن أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه، قال ابن حجر وغيره: كان كثير المخالفة لأبي حيان شديدة الانحراف عنه.

وذكر ابن حجر: قال لنا ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال به ابن هشام، أنحى من سيبويه. وقال ابن حجر: اشتهر في حياته، وتصدر لنفع الطالبين، وانفرد بالقوائد العربية والمباحث الدقيقة والاستدراكات المعجبة والتعقيق البارع والاطلاع المفرط والاقتدار على التصرف في الكلام والملكة التي يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد، مسهباً وموجزاً مع التواضع والرِّوِّ والشفقة ودعائه الخلق ورقة القلب.

(١) حسب من أراد تعريفاً بابن هشام أن يراجع كتاب الدكتور: على فودة نيل، وبخاصة ما يتعلق بالحدِيث عن آثاره ومذهب النحوي، وهو خير ما ألف في بابهِ. وأما ما سأورده من حديث عن سيرة ابن هشام فهو تلخيص لأهم ما يتكرر في هذه المصادر: الدور الكامة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ١٥٢'٢-٤١٧-٤١٧ (وهو أوسع من ترجم له من المتقدمين فيما أعلم، وعنه نقل السيوطي كثيراً)، بقية الرعاية للسيوطي ٦٨١'٢-٦٩٩، شذرات الذهب ١٩١'٢. البدر الطالع ١٠١'٢-٤٠٢. وكتاب: ابن هشام الأنصاري، حياته ومنهجه النحوي، للدكتور: عصام نور الدين ٩-٣٨. ومنه استندت الرجوع إلى بعض هذه المصادر. وكتاب: (ابن هشام وأثره في النحو العربي، للدكتور: يوسف الطبع)، ومقدمة د. حاتم الضامن للمسائل السرية التي نشرها في مجلة المورد العدد الثالث من عام ١٤٠٠ هـ، ص ١١٦-١١٧.

من أهم مصنفاته اللغوية والنحوية: معني اللبيب عن كتب الأعاريب، وهو أشهرها، حتى إنه يعرف به، فيقال في بعض كتب التراجم: صاحب المعني. ومنها: أوضح المسالك، والقطر وشرحه، وشذور الذهب وشرحه (وهذه مشهورة متداولة)، والإعراب عن قواعد الإعراب (حققه د. رشيد العميدي، ثم حققه أيضا د. علي فودة نيل) ويعرف أيضا باسم: القواعد الكبرى، وليس كتابين، كما يظن بعض الباحثين^(١). وكتاب القواعد الصغرى، وهو مختصر لما قبله، ويسمى أيضا: نبذة الإعراب^(٢). (تمن حققه: حسن مروه، ضمن كتاب: من رسائل ابن هشام التحوية، رعه أيضا كتاب: المسائل السفرية، وكتاب: موقد الأدهان وموقف الوسنان، وكلها له). وكتاب: الجامع الصغير في النحو (حققه: د. أحمد الهرميل)، وكتاب: شرح اللمحة البدرية لأبي حيان (حققه: د. هادي خر)، وكتاب: تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد (حققه: د. عباس الصاخي)، وكتاب: أجوبة عن مسائل في إعراب القرآن (طبع مرارا بعدة أسماء، منها: حل الغاز المسائل الإعرابية، حققه: محمد سليم)، وعدة رسائل قصيرة أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر، وطبع بعضها مجتمعة ومتفرقة، وكتاب: شرح قصيدة: (باتت سعاد) ويعرف في بعض المصادر بشرح البردة (كسر مرارا، وحققه د. محمود أبو ناجي). وكتاب الأنغاز النحوية (حققه: أسعد خضير)، ورسالة في الصرف عنونها: إقامة الدليل على صحة التمهيل ولساد التأويل، (نشرها السيد هاشم شلاش، في مجلة كلية الآداب ببغداد)^(٣)، وكتاب (الروضة الأدبية في شرح شواهد العربية) وهو شرح لشواهد ابن جني في اللمع، محفوظ

(١) تبه على ذلك د. علي نيل في كتابه عن آثار ابن هشام ٢١.

(٢) المرجع السابق ٣٩-٤٠.

(٣) نُشرت في العدد السادس عشر من مجلة كلية الآداب ببغداد، سنة ١٩٧٣م، ٣٥٧-٣٨٦، ومنها نسخة مخطوطة بجامعة الملك سعود ١٠٦/٩/٩م.

مكتبة برلين: ٧٦٥٢.^(١)

يضاف إلى ذلك كتب أخرى، يذكرها المترجمون له، وأحسبها في عداد المفقودة، ومنها: كتاب: التحصيل والتفصيل لكتاب التلخيص والتكميل، ويُذكر أنه كتاب ضخم جدًا^(٢)، وكتاب: تخلص الدلالة في تلخيص الرسالة^(٣)، ورسالة في تفصيل القول في مسائل الاشتغال^(٤)، وكتاب: حواشي التسهيل، وكتبوا ما يحال إليه^(٥)، وكتاب شرح التسهيل، قيل: إنه لم يكمله.^(٦) وحواشي الألفية^(٧)، وكتاب: رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة، قيل: إنه يقع في أربعة مجلدات، وقد يكون هو حواشي الألفية السالف الذكر. وكتاب: المذكرة في النحو، يحال إليه بعض المؤلفين، وقيل: إنه في خمسة عشر مجلداً، وكتاب: الجامع

(١) هذا الأخير منقول عن: (ابن هشام وأثره في النحو العربي، للدكتور: يوسف الضيع ٦٦). ذكر د. علي نيل أنه نقل أن له نسخة في المكتبة الأصلية في الهند، برقم: ٧٠، نحو، وهو يشك في ذلك. وقيل: إن الجزء الأخير منه موجود بخزانة ابن يوسف، بمراكش، برقم: ٤٥٢، وهو ناقص مخروم، يبدأ بباب التصغير إلى نهاية الكتاب، وبجئت عنه فيها بعد انتقالها إلى الجمع الثقافي فلم أجده.

(٢) يقال: إن له نسخة في مكتبة الترويين بفاس، بالمغرب، برقم: ١٢١٠، وقد بحث عنها بنفسه فلم أجدها، وذكر د. علي نيل أنه راسل أحد علماء المغرب، فبحث عنها، وأقاده أنه لم يجدها.

(٣) ضمن مجموع في الخزانة العامة بطهران، برقم: ٣٦٠.

(٤) مذكور في فهرس المكتبة العامة بطهران، برقم: ٢٠٥، ٢٠٦. باسم: تعالين علي التسهيل. (نقلا عن مقدمة محقق (شفاء العليل)، ولم أطلع عليه. ولم يصرح فيها باسم ابن هشام، بل: عبد الله الأنصاري.

(٥) كذا يقول المترجمون، وذكر د. علي نيل أن ابن هشام أحال إليه في كتابه: شرح اللمعة البدوية، وهذا يؤيد عنده أنه أكمله.

(٦) ذكر د. علي نيل، أن منه نسخة نادرة بمكتبة أحمد تيمورباشا، وأحال إلى كتاب: (نوافر المخطوطات ١٧٩)،

الكبير في النحو، وكتاب: شرح الشواهد الصغرى، وشرح الشواهد الكبرى، ويُظنُّ أنهما شرحان لشواهد المفتي، وكتاب: عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، قيل: إنه يقع في مجلدين، وكتاب: كفاية التعريف في فن التصريف.

توفي ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة ٧٦٩هـ.

● مادة الكتاب:

سعى ابن هشام إلى تشييع ألفاظ ابن مالك، وإن كان لم يستوعبها كلها بالشرح والتفصيل، فغادر منها طائفة يسيرة، وأتى على جلها، أو ما يراه من المقدمة يحتاج لليمان.

ويلاحظ فيها عناية بتحقيق النص والتدقيق في ألفاظه، فقد نقد كثيراً من الشراح وصاعطي الكتاب في نُظْمهم لأحد ألفاظ المقدمة، وهو قوله: (حلي متحل)، وضبطها بضبط لم أجده لغيره من الشراح، فطسم الحاء، وشدد اللام وكسرها، قال " ولم أسمعهم يقرؤونه إلا: (حلي) بفتح الأول وكسر الثاني، ولا يظهر له وجه؛ لأنه يقال: (حلي) لأن يعني إذا أعجبك، و (ما حلي من هذا الأمر بطائل)، أي: لم يظفر منه بطائل. ولم أقف على غير هذين المعنيين، ولا مساغ لواحد منهما هاهنا". وأورد في لفظ: (التدب) ضبطين: بالبناء للفاعل والبناء للمفعول. وألح إلى ورود لفظ: (قال) في بعض النسخ دون بعضها، وأعرب ما بعدها على الاحتمالين. وأشار إلى أن بعض النسخ تزيد الياء قبل (أن) في أحد المواضع، وبعضها لا تزيده^(١).

واختار لفظ (قارنيه) بالجمع من ألفاظ ابن مالك على لفظ (قارله)

(١) كثرة التغير في متن التسهيل مشهور ما توفت، قال الملكي في شرحه: "وكان - رحمه الله - كثيراً ما يعني بتحريره، ويُؤلف بتغيره، فُتسخت منه نسخ متافرة المبني، عتقت اللفظ والمعنى". راجع مقدمة المحقق ٩١.

بالإفراد، وقد وردت النسخُ إحداهما معاً، واستدلَّ لا اختار بدليل قوي، وأورد عليه إيواذاً، ونظشه.

واستدرك على ابن مالك أنه لم يشفع الصلاة بالسلام في حق النبي محمد ﷺ، ولم يعجبه منه استعماله كلمة (حامداً)، فقال: "ولو ذكر المؤلف صيغة من صيغ إنشاء الحمد كان أولى"، كما لم يعجبه أيضاً تجميعاً للحريزي والنخشي، وأفاض هو في بيان أحسن صيغ الحمد.

كما أن له عناية بالإعراب، وتفصيلاً فيه، كالذي تراه في إعرابه كلمة (حامداً) حالاً، ووقوفه عند تعيين صاحبها، مشيراً إلى اختلافه باختلاف النسخ، وبيانه موضع جملة: (هذا كتاب...) من الإعراب، فقد ذكر لها موضعين، ورجح أحدهما، وأورد احتمالين لها أيضاً مرة أخرى في موضع آخر، واختار واحداً منهما. وأعرب كلمة (وب)، وأورد فيها احتمالين: أوضحاً: أن تكون صفة مشبهة، وحكم لها أنه حينئذ نعت، وبين نوعه، ونفى كونها بدلاً، وعلل ذلك. والاحتمال الثاني: أن تكون مصدراً، وذكر لها حينئذ إعرابين. وذكر في (أجمعين) وجهين من الإعراب، وضيق أحدهما. إلى غير ذلك من كلمات أعربها، ولم يُطل فيها.

ويشيع في هذا الشرح الوجز تأملات بارعات في المعاني، ودروس عملية في العناية بالمعنى مع اللفظ، فقد وقف وقوفاً طويلاً، واستشكل إعراب (حامداً) حالاً، مع قوله بعد: (هذا كتاب)، وله فيه بحث نفيس، لا يتكرر في كتب النحو، وأعاد النظر فيها أيضاً، مستشكلاً معنى الإشارة، وله فيه كسالة تحقيق متقن ومناقشة متقدمة.

ومن الجديد الذي يلفت نظر القارئ ويعجب له مباحث بلاغية كثيرة ووقفات تنبئ عن مشاركة ابن هشام في علوم البلاغة، على نحو لا يظهر كثيراً في سائر كتبه، بل إني أقول مطمئناً: إنه لا يكاد يوجد كتاب لابن هشام تظهر فيه علوم البلاغة كهذا الشرح، إذا ما نظرت إلى صغر حجمه. فعندما أراد

الحديث عن أحسن صيغ الحمد لي رأيه، وهي: (الحمد لله رب العالمين) وَضَعَ اليَدَ على أسرارها، وكشف عن نكت فيها عجيبة. وتلمس سرّاً بياناً لاستعمال ابن مالك لفظ: (جعلته) بدلاً من (أجعلته). وكشف لي اسم كتابه: (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) أسراراً وديعاً. وشرح وجه الاستعارة التصريحية المرشحة في لفظ: (يلهي)، ونظره بشاهدين من شواهد البلاغيين.

وستجده أيضاً في هذا الشرح يحدّثك موجزاً عن الاستعارة المكنية والتبعية والتذيل والمذهب الكلامي والجناس اللاحق والجناس المضارع والجناس الناقص وجناس التصحييف الذي قل عن القاضي عياض إنكاره كونه من أنواع البديع ورده على التعالي في ذلك. وأورد في قوله: (مستولياً) و (مستوفياً) وما يتعلق بهما من ألفاظ حمسة أمور من البديع مشفوعة بشواهدها. وسترى أنه خالف المشهور عند البلاغيين مرة، وخالفهم كلّهم تارة أخرى.

كما اشتمل على فوائد لغوية، كتجويزه إضالة (آل) إلى الضمير، مخالفًا بعض العلماء في ذلك، وتعقب الجوهري في معنى كلمة وردت في أحد الأبيات، وقال: "إن هذا المعنى قد خفي على جماعة من أهل اللغة، منهم الجوهري..." وأفاد أن (الرشد) المضاد للسهل لا يقال إلا بضمّ الأول وسكون الثاني، وأن المضاد للغي فيه وجهان. وعدّد تسعة من الألفاظ التي تكون على (الفعل) و (الفعل)، وهي بمعنى واحد. وأحصى المصادر الخمسة التي تأتي على (الفعل) بفتح الأول. وذكر استشكال بعض العلماء جمع (العلم) على (العلوم) مع أن ظاهره أنه مصدر، والمصادر غير النوعية لا تجمع، وأجاب عن ذلك، وفيه فائدة ثمينة.

كما أنه لم يحل من فائدة في الرسم والإملاء، وهي أن (ما) المتصلة ببعض الأفعال، مثل: (قلّ) و(غوها) - لما تكتب متصلة، كما توصل (ما) الكالة ب(إن)، نقل ذلك عن ابن جني، ونقل عن ابن درستويه خلافة.

ونثر فيه فوائد تصريفية قليلة، كحديثه عن علة عدم همز ياء (مقاييس)

الأولى، وعلل ذلك بثلاثة أمور، كل واحد منها يُستعمل لإيجاب التصحيح. وكقولُه: إن ما جاء على زنة (فاعل) فيما لا يعقل يجمع على (فواعل) بخلافه ليس يعقل، وكبحته في مفرد (الآلاء) وإيراده لذلك ثلاثة أحتمالات.

ولم يحل من فوائد عابرة مفيدة، يمكن وصفها بأنها شرعية فقهية وتربوية، كالإشارة إلى حكم أفراد الصلاة عن السلام عند ذكر النبي ﷺ، وحكم الصلاة على غير الأنبياء تبعاً، وأن الدائل: (عبدى حى) لا يعنى جميع أعبده، خلافاً لبعضهم لأنه يرى أن اسم الجنس إذا أضيف لا يعنى في نحو هذا. وذكر أن الانتفاع بالكتاب والشيخ والصاحب موقوف على كمال حُسن الاعتقاد، ونقل عن النوري أن بعضهم كان إذا ذهب إلى معلمه تصلى بصدقة، وسأل الله أن يُخفي عنه عيوبه خشية أن تظهر له؛ فلا ينقطع به. ونقل عنه أيضاً في فائدة أخرى أن بعضهم زعم أنه لا يقل: (اللهم اجعلنا في مستقر رحمتك)، ورده.

كل ذلك وغيره مدون في هذا الشرح الموجز جذاً، إضافة إلى بابه الأصيل وفنه الذي وضع فيه، وهو النحو، ميدانه الأرحب وسواده الأعظم، وسأورد غاذج معدودة لشيء من ذلك، ولا سيما من القواعد العامة، فقد أورد من القوائد المنهجية في البحث النحوي استحسان البعد عن الحمل على الأمر المختلف فيه، كعدد الحال، وذكر من قواعد الترجيح النظر في توازي القرينتين، ولم يحزم بذلك. وأن تقليل الاشتراك مهما أمكن ادعاؤه أولى. وذكر أحكاماً نحوية كثيرة لا تُحصى، من أمثلتها: أن تعريف الحال ضعيف، وأن التوكيد بـ (أجمعين) غير مسبول بـ (كل) قليل، وأن العاطف لا يدخل على عاطف، وأن إبدال المشتق ضعيف، وأنه لا يلزم من إعمال الشيء في الحل إعماله في اللفظ، وأن (أفعل) التفضيل لا ينصب المفعول بإجماع.

وسأورد مثلاً واحداً، أسوقه بطوله، لمسألة واحدة عاجلها ابن هشام في هذا الشرح، تنبى عن قيمته، وتدل عليه، ففي شرحه لقول ابن مالك: (فهو جدير أن يلي...)، ألح إلى الخلاف المشهور في محل (أن) بعد حذف الجار، ثم

عقب: " ويتبع فيهما القطع بأن الموضع جرم؛ لأن (جندباً) ليس من جنس ما ينصب المفعول؛ لأنه دالٌّ على الثبوت، وما ينصب يؤول مولة الفعل الدال على الحدوث، وإنما جاز في نحو: (حسن) أن ينصب في قولك: (حسن وجهه) على التشبيه بـ (ضارب غلامه)، وللتشبيه شروط مفقودة فيما نحن بصدد.

فإن قلت: أليس الجار والجرور من قولك: (جندب بكذا) في محل نصب، وأن الخافض إذا زال صحَّ إيصالُ لعامل بنفسه، وحينئذٍ يظهر لك الخلل؟ قلت: لا يلزم من إعمال الشيء في الخلل إعماله في اللفظ، ألا ترى أنك تقول: (زيد أفضل من عمرو) فيكون محل الظرف نصيباً بالفعل، مع أن (العمل) لا ينصب المفعول بإجماع؛ ولهذا قالوا في قول الحماسي:

.....
وأضرب منا بالسيف القوائس

: إن (القوائس) منصوبة بشدِير (بضرب)، مدلولاً عليه بـ (أضرب)، لا

بـ (أضرب) نفسها.

وقال الشيخ أبو علي - رحمه الله - في قول الله سبحانه: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ ما معناه: (حيث) مفعول به، لا ظرف؛ لأن المعنى: أنه سبحانه يعلم المكان المستحق لوضع الرسالات فيه؛ لا أنه يعلم في المكان. قال: وحينئذٍ فتناسب (حيث): (يعلم) مقدراً.

فإذا امتنعوا من هذا في (أفعل) التفضيل، مع أنه مأخوذ من لفظ الفعل؛ لكونه دالاً على الثبوت؛ إذ لا معنى مناسب يمكن اعتباره غير ذلك - فما ذكرته من باب أولى.

وما زال هذا المعنى يحول في نفسي، حتى رأيت السهيلي في الروض قال: كما يؤيد قول من قال: إن موضع (أن) و(أن) بعد حذف الجار جرم - قوله تعالى: ﴿وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل﴾، فالموضع فيها لا يكون إلا جرمًا. قال ذلك ولم يزد عليه.

فإن قلت: هذا الذي ذكرته يباه إطلاق العلماء الخلاف. قلت: إنما

يريدون ما لا مانع فيه من القول بكلام الإعرابيين، والأفلا خلاف أنك إذا قلت: (أجلبز بأن يقوم زيد)، ثم حدثت (أن) كان الموضع إما جرّاً أو رفعاً، إذا قلنا بأن الجرور بعد (أفعل) في التعجب لفاعل، وهو قول الجمهور، ولا يقول أحد ممن يقول بالقاعلية: إن الموضع نصب".

● مصادره:

ردّد ابن هشام أسماء لبعض العلماء الذين نقل عنهم، فمستم من سني معه كتابه، ومنهم من لم يُسمّه: فقد نقل ثلاثة نقول عن أبي علي الفارسي، وسني في أحدها كتابه (التكملة)، وبين أن كلاماً لابن عصفور في (المقرب) إنما هو منقول عن (التكملة) وراجع إليه. ونقل عن النووي في ثلاثة مواضع، وصرّح بكتابه (الأذكار) في أحدها، ونقل عن التسهيل وعن كتابه: (الروض الأنف)، وعن الواحدي وسني كتابه (البسيط) وعين لنا الموضع في أوله، وعن ابن الحاجب وكتابه الأمالي، والقاضي عياض وكتابه: (بغية الرائد)، وعن ابن عصفور، وصرّح باسم كتابه: (المقرب)، ودقق وفرّق بين ما ورد في نسختين منه: قلبية وحديثة.

وفي مواضع أخرى اكتفى بنقل أقوال لعلماء، ولم يصرّح بمكان المنقول عنهم، كإبن جني صوتين، وإبن درستويه، والنحاس والزبيدي والكسائي وماء الدين بن النحاس والجوهري، وأبي حيان الذي غمّر صنيقه، حيث قال: إنه في حدّ النحو في الاصطلاح قد نقل ستة حدود، أطال فيها، ولم يشرحها.

هل هذا الشرح كتاب مستقل؟

هناك ما يوحى أن ابن هشام أرادَه مصنفًا مستقلاً، وهناك ما يوحى أنه أراد به الشروع في شرح التسهيل كاملاً، فهما واران متالضمان.

يؤيد الأول الأمور الستة الآتية، التي لا يقوى بعضها، بل يُستألس به:

١- أنه صدره بقوله: (شرح خطبة التسهيل)، ولو كان يريد شرح التسهيل لقال: (شرح كتاب التسهيل)، كما صنع غيره، بل إن بعضهم أهل

الخطبة، فلم يشرحها، كما سيأتي.

٢- أنه قال عن شرح الخطبة: (وهو ما أغفله أبو حيان)، فكأنه يلمح أنه سيتم نقض عمل أبي حيان فحسب، وهو شرح الخطبة دون بقية الكتاب.

ويؤيد هذا أن إحدى نسخ هذا الشرح - وهي المخطوطة بمؤالة ابن يوسف بجراكش، ورقمها: (٤٩٦) - أنها قد وضعت في المجموع الذي جاءت فيه قبل السفر الأول من شرح أبي حيان: (التذييل والتكميل)، وهو الذي عنده ابن هشام، بل إنه قد كتب في آخر صفحة من صفحات هذه النسخة من الخطبة عنوان التذييل وفهارس له.

٣- أنه في نسخة الثلاث التي لا أعرف أنه يوجد غيرها قد وجد مستقلاً مقتصراً على الخطبة، واقتصر في تسميته عليها.

٤- أنه قد ختمها بالصلاة والسلام على رسوله، شأن من قد فرغ من عمله، ولو أنه أراد شرح الكتاب كله لما فعل ذلك، لأن المقدمة بمؤلة أحد أبواب الكتاب، ويحتمل أن ذلك صنيع التسامح.

٥- أنه ختمها أيضاً بما يوحى بانتهاء مراده، وبلوغه مقصده، إذ قال: "وقد أتيت على ما اشتملت عليه هذه الخطبة البديعة من لفظ رائق، ومعنى فائق، ونظم مؤتلف متناسق" مع أنه أعقبه مباشرة بما هو صريح في ضده، كما ستري.

٦- أن الإقتصار على شرح الخطبة دون بقية الكتاب عمل "مألوف" للعلماء، ولا سيما في الكتب ذات الشأن، أو التي أهل شرح خطبتها^(١). وسترى أن أهم شروح التسهيل قد أهملت شرح خطبته، كشرح ابن مالك

(١) كمثل الإنجاف في شرح خطبة الكتاب للعمادي، وشرح خطبة القاموس، وشرح خطبة التلويح، وشرح خطبة مختصر خليل في الفقه المالكي، وشرح خطبة المواقف للكاكفجي، وشرح خطبة المطول من شروح الأغاثة على التلخيص، وشرح خطبة نوح البلاغة، وغير ذلك.

نفسه وأبي حيان والمرادي وابن عقيل.

وأما ما يؤيد أنه أراد الشروع في شرح الكتاب كله فهو صريح قوله، إذ أشار في هذه الخطبة إلى ذلك مرتين، أولاهما: عند ذكر خلاف الخليل وسيبويه في محل (أن) و(أن) بعد حذف الجار، فإنه قال: (وسيسرح في موضعه إن شاء الله)، وثانيتهما: أنه قال في ختام شرح الخطبة: "وهذا حين الشروع في تفسير كلامه في المسائل النحوية ومقلداتها".

والذي يظهر لي أنه ربما أراد أن يصف شرحاً للتسهيل كاملاً، ثم لم يكمله، بعد أن فرغ من شرح الخطبة، اكتفاءً بشرح له آخر، أو لغير ذلك من الأسباب، فبقي الكتاب وثقوبل مصنفًا مستقلًا، ولعل هذا ما أراده المترجمون من أن له شرحاً على التسهيل؛ لم يكمله، وقال بعضهم: إنه لم يبيته. وقد سبق الإشارة إلى ذلك في ترجمته.

■ توثيق نسبة الشرح لابن هشام:

لا أجد ريباً في أن هذا الذي بين يديّ وبينك عملٌ هشاميٌّ صحيح صريح؛ وأستند في ذلك على الأدلة الآتية:

١- ذكر عنوانه واسم مؤلفه صريحاً ظاهراً على ثلاث النسخ للمخطوط التي لا أعرف أنه يوجد غيرها.

٢- ليس في المخطوط سببٌ موضوعي أو تاريخي ينافي نسبته إلى ابن هشام أو يُشكل عليها.

٣- موافقته الظاهرة لأسلوب ابن هشام، واشتماله على تحقیقات واختيارات قوية تليق به؛ ولا نكاد نجني على عين الناظر فيه روح ابن هشام ونفسه.

٤- تضمنته بعض الآراء المشهورة عن ابن هشام في كتبه الأخرى، كتقريره أن اللام المقوية لها منزلة بين منزلتين: الزيادة والتعدية، وهو رأي اشتهر عنه، وتحقيق الفرد به فيما أعلم؛ فلم أجده لغيره ممن سبقه، قال في هذا الشرح:

"واللام المقوية بما يظهر لي لها مودة بين هنريتين: الزيادة والتعديّة، فلا هي كالمعدية الحضة؛ لأنّ ما قبلها يصح بنفسه، ولا كالزيادة الحضة؛ لأنّها إنّما دخلت بعد تحيل وهن العامل، وأنه صار كالتقاصر". وتستجد هذا الرأي نفسه له، وفيه بعض حروقه، في كتابين من كتبه، هما المعني وأوضح المسالك^(١). وقرّر أنّ إعراب (أجمعين) حالاً ضعيفاً؛ لأنّها معرفة بنية الإضافة، وهو ما قد قرّره وعلّله بمثله في شرح القطر، وفيه أيضاً مرافقته لرأيه في وجه تعريفها، وهو بنية الإضافة، لا العلمية. وأورد في الجملة الحكمة بالقول مذهبيين، ونقلهما عن ابن الحاجب، وقد فعل مثل ذلك أيضاً في المعني. وإن اختلف الترجيح.

ومثله رأيه في نصب (أفعل) التفصيل للمفعول به ونقله عن الفارسي.

كما أنه قد نقل هاهنا قولاً عن ابن جني، وقد نقله أيضاً عنه في المعني.

٥- ورود نقول عن هذا الشرح لعلماء متأخرين بصريحون بنسبتها لابن هشام، ثمّ وجدناها صريحاً، أو تكاد، منها: ما جاء في نتائج التحصيل للدلاني^(٢)، بعد أن أورد إشكالاً: "وقد كنت أشتكل بعض هذا وأمله، وأذاكر به وألقيه، وقد تنبه إلى بعض ذلك ابن هشام فيما كتب به إلي... أبو محمد عبد القادر بن علي بن يوسف الفارسي جواً عن بعض ما نجمت أصوله واستعجمت فصوله، بما نصّ ابن هشام فيه: (رهاها نظران...) إلى آخر ما نقله عنه، وهو حوالي عشرين سطراً في مواضع مفصلة، كلها تدها في هذا الشرح.

كما نقل عنه ابن غازي المكناشي في شرحه للألفية^(٣) ما يقارب عشرة أسطر، في تعريف علم النحو، مع تصرف يسير، صرح بنقلها عن ابن هشام وعن كتابه: شرح خطبة التسهيل.

(١) توثيق ذلك ونقل نصّه مسطراً في الخشبة عند وروده في النصّ المطبوع، فليراجع هناك.

(٢) ١/١١١-١١٢.

(٣) وهو المعروف بـ (تحاف ذري الاستحقاق ١/١٥٣-١٥٤) رستوى تعيين موضع النقل

في موضعه من هذا النصّ.

• نسخ الشرح:

اعتمدت على نسختين: الأولى: بولم ٧/٤٨١ بخط مغربي، وفيها أثر أرضة، وجعلتها الأصل، لأنها أظهر من أختها، ورمزت لها ب: (أ). وناسختها: عبد الله ابن إبراهيم بن أحمد الشاطبي، وعليها غلطة، وانتقل ملكها إلى الحسن بن علي الهلائي، الذي أوقفها على طلبة مراکش.

وتقع في سبع صفحات سما، بمطبات بالأسطر وبالكلمات، ففي كل صفحة اثنان وثلاثون سطراً، في كل سطر ثنائي عشرة كلمة تقريباً. ومقاسها: ٢٠٠×٢٧٥.

الثانية: رقمها ٩/٤٩٦، بخط مغربي أيضاً، لكنه قديم جداً، صعب القراءة في بعض المواضع، وفيها أثر الأرضة، ورمزت لها ب: (ب). في خمس صفحات، في كل صفحة ثمانية وثلاثون سطراً، في كل سطر عشرون كلمة تقريباً. وكتبتا النسختين مراجعة، فيها أثر التصحيح في هوامشها.

وهناك نسخة ثالثة لم أستطع الاطلاع عليها - رغم ما بذلته من جهد - في المكتبة الحمزاوية بالرشيدية في المغرب، رقمها: ٥٢٣.



النص الخفي

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد، و[على]^(١) صحبه، [وسلم تسليمًا]^(٢).
قال الشيخ [أعلم]^(٣) العلامة [الفاصل]^(٤) جمال الدين [أبو محمد]^(٥)
عبد الله ابن هشام الأنصاري، [رحمه الله تعالى، ورضي عنه]^(٦): شرح خطبة
التسهيل، وهو ما^(٧) أعفله أبو حيان^(٨) - رحمه الله تعالى - بكتبته وبجوده
وكرمته^(٩).

(حاملًا): حال من فاعل: (قال) إن كان المذكور^(١٠)، أو مقلدًا^(١١) بعد

(١) سقطت من: (أ).

(٢) سقطت من: (أ).

(٣) سقطت من: (أ).

(٤) سقطت من: (ب).

(٥) سقطت من: (ب).

(٦) في (ب): رضي الله عنه.

(٧) أي: هذا شرح خطبة التسهيل.

(٨) في (أ): مما

(٩) هو محمد بن يوسف بن علي النفرى البورى، (٦٥٤-٧٤٥هـ)، نحوي عصره ولغوي

ومفسره ومحدثه ومقرئه، تلقى عن مشايخ لا يحصون، منهم: الأبدى وابن الضائع وابن
الحنبل والرضي والشاطبي، أشهر مولفاته: البحر المحيط والتذيل والتكميل، (بقية الرعاية
٢٨٠/١-٢٨٥).

(١٠) وأكمل شرحها أيضا كثير من شراح التسهيل، كان من ذلك نفسه، والمرادي، وابن عثيل
في (الساعد)، والشيخ خالد الأزهري في (موصل النبيل إلى نحو التسهيل)، والوجود من
شرح التنسي يبدأ بأعراب الصحيح الآخر.

(١١) في (ب): المذكور.

(١٢) يعني الفعل (قال)، يدل على ذلك قوله الآتي بعد قليل. والفعل (قال) المذكور في بعض

الأول^(١)، فالجملية من^(٢) قوله ليم بعد: (هذا كتاب^(٣)) في موضع نصب بالقول المنقوطة أو المقدّر، وعلى الثاني^(٤) نحمل وجهين:
أحدهما: أن يكون موضعها نصبا^(٥) بقول مقدّر. والثاني: أن تكون^(٦) لا موضع لها، على أنها مستأنفة، وهو أحسن^(٧).

= النسخ بعد التسمية مستأنفاً إلى ابن مالك، ويعدّه قوله: (حامداً لله)، (انظر: تعليق الفرائد ٣٨/١، وهداية السبيل ٢٠١)، وشيخ التحصيل ١١٢/١). قال الدماميني: وكأنه سر الله أعلم - من تصرف النسخ. ولو قيل: إنه لا يعين كون العامل المقدّر هو الفعل (قال) صح ذلك وقوي، كأن يقدر: (أبد) مثلاً. ويدل على ذلك تأويل بعض العلماء، وسنأتي الإشارة إليه، وتأويله هو أيضاً، وسأني في النظرين الآتيين.

(١) يزيد: بعد الخال الأول، وهو الجار والمجرور: (بسم الله الرحمن الرحيم). وإعراب البسملة حالاً أو متعلقة بالخال مذكور في هذه الكلمة عينها من هذه الخطبة في: تعليق الفرائد للدماميني ٣٧/١، وقال عن (حامداً): إنها حالٌ بعد حال، ترك المصنف عطفها على الأولى إشعاراً بالتقصّد إلى التسوية بين التسمية والحمد في جعل كل منهما مبتدأ به، وهذا الإعراب أيضاً في: نتائج التحصيل للدلافي ١٠٢/١، ١٠٧، ١٠٨-١٠٩. وقال - نقلاً عن غيره -: إن المجرور في محل نصب متعلق بمحال محذوفة اعتسداً على وضوح المقام، معمولة لفعل متأخر. وإنما قوي إعراب البسملة هنا على إخالية مراعاة لقوله بعد: (حامداً). والتأويل: أبتدئ الكتاب متبركاً باسم الله وحامداً لله. (تعليق الفرائد ٣٧/١). ويرى عبد القادر المكي في (حامداً) أنه حالٌ من فاعل ما تتعلق به (بسم الله): سواء أكان اسماً أم فعلاً. (هداية السبيل ٢٠).

(٢) في (أ): في.

(٣) كأنها في نسختين كليهما: هذا الباب. وأثبت الموافق لمن (التسهيل).

(٤) وهو كون الفعل (قال) مقدّراً لا منقوطةً به، فلا يقوى حينئذٍ تستأنفه على ما بعده، بخلاف المنقوطة به.

(٥) في (أ): نصب.

(٦) في (ب): يكون.

(٧) وسيعود إلى إعراب هذه الجملة مرة أخرى، ويزيده عمداً قريب.

وهاهنا نظران: الأول: أن قول القائل: أقول: (هذا كتاب) في حالة كوني حامداً، أو أبداً باسم الله في حالة^(١) كوني حامداً - ليس بإنشاء للحمد، كما أنه^(٢) إذا قال قائل: (أفعل كذا مبسلاً) لم يكن مبسلاً، ما لم يُلفظ بالبسملة، وإذا بَطَلَ كونه إنشاءً بقي أن يكون إخباراً بأنه قال ذلك حامداً، أو ابتداءً به حامداً. ولا تظهر فائدة في الإخبار بذلك، وإنما المطلوب إنشاء الحمد في ابتداء الفعل.

الثاني: أنه حالة قوله لفظاً هي الحمد أو ابتدائه به^(٣) لا يكون حامداً، إذ الحمد قول، وهو في حالة قول شيء لا يكون قائلاً غيره.

ولا يقال: يصح ذلك على أن يكون قائلاً لشيء غير الحمد بلفظه، وحامداً بقلبه، لأننا نقول بأن^(٤) الذي يكون في القلب إنما هو الشكر لا الحمد.

وذكر بعضهم أن الحمد يوضع [موضعاً] الشكر،^(٥) فإن صح ذلك

(١) في (أ): حال. وكلاهما صحيح لأن (الحال) تذكر وتؤنث، واخترت التأنيث ليقابل ما سبق من تأنيثها، وما سياتي.

(٢) في (أ): كانه.

(٣) أي: في حالة ابتدائه بغير الحمد.

(٤) يُحتمل في السخطين أنهما: (أ)، ولها وجه بعيد، وما أثبتته هو الأظهر، وهو الموافق لما نقله أحد شيوخ الدلائي عن ابن هشام في الموضع نفسه، في نتائج التحقيق ١/١١١.

(٥) كذا في السخطين، والأفصح الأنهر: أنه. واستعمال المؤنث - رحمه الله - دارج في كتب العلماء. وسيكرر في هذا الشرح.

(٦) ساقط من (أ).

(٧) نص على ذلك كثير من العلماء، فقالوا: إن أحدهما يوضع موضع الآخر لتقارب معنيهما، وأن الشكر لغة هو الحمد عرفاً، ويُنسب لغير الصادق، ونقل ابن منظور عن اللحياني أنه لا يفرق بينهما (اللسان: حمد) وهو رأي الطبري (جامع البيان ١/١٣٨) والقرطبي، وعزاه للسرود (الجامع لأحكام القرآن ١/١٣٣) وذكر ابن النحاس اخلي خلافاً، وذكر قول من لم يفرق، وقال: إن الترخشي في مفسله والخبري في مقاماته استعمال الحمد في موضع =

صَحَّ هذا الجوابُ.

ولك أن تجيب عن الأول بأن فائدة الإعلام أن^(١) أخذه في هذا الكتاب كان [على]^(٢) الوجه المشروح، ترغيباً لذوي الدراية^(٣) في النظر^(٤) في موقعه^(٥) واعتقاد حصول المآرب منه، إذا^(٦) كان ما يشرع فيه على الوجه الشرعي خليفاً بالتبجح.

وعن الثاني^(٧) أنه نزل الأمرين الواقع^(٨) أحدهما عقيب^(٩) الآخر منزلة

= الشكر. (شرح المقرب^{١/ب}). وراجع: تفسير ابن كثير^{٢٢/١} شرح الفصل لابن بعش^{٤/١}، ومقدمة شرح المركب المير^{٢٤/١}، التعريفات^{١٤١}، والتصريح^{٩٦/١-٩٨} وقد يصح للاحتجاج لذلك قول أبي^{١١١/١} «الحمد لله وأسن الشكر، فمن لم يحمد الله لم يشكره». رواه عبد الرزاق في المصنف^{٤٢٤/١}، والبيهقي في الآداب^{٤٥٩}. وأكثر العلماء على التفريق بينهما.

(١) في (ب): بأن. وهو الموافق لما نقله أحد شيوخ الدلائي عن ابن هشام، كما في نتائج التحصيل^{١١١/١}. وما أثبتته عن (أ) هو الأظهر في المعنى؛ ليكون المصدر المؤول من (أن) وما بعدها هو خبر (أن) من قوله: (بأن فائدة الإعلام...)، وقد يقرئ (ثبات) (بأن) لو كان الذي قبلها: (بأن فائدته...)، ولم أجد ذلك في النسخين ولا في النقل الذي في نتائج التحصيل.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) في (ب) كلمة أخرى غير ظاهرة. كأنها (الرتاسة). وما أثبتته عن (أ) موافق لنقل أحد شيوخ الدلائي عن ابن هشام المشار إليه قريباً.

(٤) في نتائج التحصيل: (والنظر). وما هنا عن النسخين أظهر منه.

(٥) في نتائج التحصيل: (موضوعه). وكلاهما وارد.

(٦) في نتائج التحصيل^{١١١/١}: (إذ)، ومو صحيح أيضاً، بل لعله الأظهر.

(٧) أي: وأسبب عن الإشكال الثاني.

(٨) غير ظاهرة في النسخين. وهي ظاهرة في نتائج التحصيل^{١١٢/١}.

(٩) في (ب): عقيب.

المصطحيين. وإذا كان أبو الفتح^(١) قد أجاز في (إذ^(٢)) من قوله تعالى: ﴿إِذْ هَمَّا فِي الْقَارِعَةِ﴾^(٣) أن يكون بدلاً من قوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا...﴾^(٤) بدلاً الشيء من الشيء، لتقارب ما بين الؤماتين^(٥)، فهذا أجدر^(٥).

ولو ذكر المؤلف صيغة من صيغ إنشاء الحمد^(٦) لكان أولى.

وإن صيغة وأحق^(٧) ما^(٨) بمعجز البيان، ما افتتح الله به - سبحانه - تعليمًا

(١) ابن جني، وهو: عثمان بن جني الموصلني النحوي الأندلسي بالولاء (٣٠٢-٣٩٢هـ)، لازم أبا علي الفارسي أربعين عاما، قيل: ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المغفلات وشرح المشكلات ما له، ولا سيما في علم الإعراب، له مصنفات كثيرة، أشهرها: الخصائص وسر الصناعة والنصف والحسب واللمع. (زهة الألباء ٢٤٦، النجدة ٢/٣٢٦).

(٢) في (ب): إذا.

(٣) "إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا" ٤٠ التوبة.

(٤) رأيه وتعليقه في الحسب ٢٩١/١. ونقله عنه ابن هشام أيضا في النجدة ٨٤/١. وليس في كلام ابن جني التصريح بأنه من بدل الشيء من الشيء، بل قال: "فإن قلت: فكيف يبدل منه وليس هو هو، ولا هو أيضا بعبته، ولا هو أيضا من بدل الاشتغال، ومعاذ الله أن يكون من بدل الغلط؟ قيل: إذ تقارب الزمانان وضع أحدهما موضع صاحبه...". ونجد هذا الإعراب غير معور ولا معلى في الكشف ٢/٢٧٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤٠٠/١. وإملاء ما من به الرحمن ١٥/٢، والبحر المحيط ٤٣/٥، والدر المصون ٣/٥٦٥.

وصرح الأندلسي غير ناقل عن ابن جني أنه من بدل الاشتغال.

(٥) وذكر الدماميني جوابا آخر عن هذا الإشكال، وهو أنه جعل (حامدا) حالا موكدة لعاملها المقدر، أي: أحمد حامدا لله، أو مفعولا مطلقا، جاء على وزن (فاعل)، فالتقرون هو مجموع المقدر والمذكور من قوله: أحمد حامدا لله... إلى آخر الكلام. (تعليق الفرند ٤٠-٣٩/١).

(٦) في (ب): المدح.

(٧) في (ب): واحد.

(٨) في (أ): عا.

لنا كيف نحمد^(١)؛ وذلك لاشتغاله على التُّكْت^(٢) [العجبة]^(٣) البديعة المطلوبة، كالاستغراق المستفاد [ص: ٢] [من (أل)]^(٤)، والقُوتِ المستفاد من كون الجملة اسمية، والاشتغال^(٥) على نسبة الحمد إليه - سبحانه - غير مقيد بزمان، ولا بفاعل، وعلى الاستحقاق استفاد من اللام، مع ما فيها من الأدب باستصغار الحامد نفسه أن يُصرَّح بنسبة الحمد إليه. وقد رام قوْمٌ من القاصصحاء الإغراب^(٦)، فأكثروا بمبارات تقصُر عنها بديرجات، كقول الزمخشري جاز الله^(٧)؛ (الله) أحد^(٨)، وقول الخوري^(٩): (اللهم إنا نحمدُكَ)^(١٠)، فاعتبرهم^(١١) وما

(١) يريد قوله تعالى: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾.

(٢) كأنها في (أ): التكة.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (أ): ولا شغاله.

(٦) في (ب): الإغراب.

(٧) أي القاصم، محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي (٤٩٧-٥٣٨هـ)، إمام في اللغة والتعريف والبيان بالاتفاق، من مشايخه: اليابري وأبو منصور الخارثي وابن المظفر البيسابوري، وأشهر مصنفاته: الكشف والمفصل وأساس البلاغة، (نزهة الألباء ٢٩٠-٢٩٧، البلغة ٢٢٠-٢٢١، البقية ٢/٢٧٩-٢٨٠).

(٨) في (أ): اليد.

(٩) صَدَّرَ بها كتابه (المفصل).

(١٠) أبي محمد، القاسم بن علي بن محمد الخوري (٤٤٦-٥١٦هـ)، أديب بارع ولغوي ونحوي، صنف المقامات، وهي أشهر أعماله، ونظم ملحمة الإغراب وشرحتها؛ وله: حرة النواصير فيما تلحن فيه الخواص، (نزهة الألباء ٢٧٨-٢٨١، البقية ٢/٢٥٧-٢٥٩).

(١١) صَدَّرَ به مقدمة مقاماته المشهورة.

(١٢) في (أ): فاعتبرها. والمراد: انظر فيها مثلاً، وقارنهما، وقسهما بغيرهما. وهي لفظة =

أشبههما بما^(١) ذكرنا.

(الله) اللام مقوية ل (حمد) الضعيفة لكونه^(٢) فرعاً في العمل، ومثله: ^(٣)
 ﴿مَصَدَّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾^(٤). واللام المقوية بما^(٥) يظهر لي لها مثالة بين مترين: الزيادة
 والتعدية، فلا هي كالمعدية الخضة؛ لأن ما قبلها يصل بنفسه، ولا كالزيادة^(٦)
 الخضة؛ لأنها إنما دخلت بعد تحلل وعن^(٧) العامل، وأنه صار كالتقاصر. فافرق بين
 مراتب الأشياء.

[(رب) ^(٨) : إن قدر صفة مشبهة، ك (شهم) و (صختم)]^(٩)، فهو نعم
 مدح، لا نعمت إيضاح؛ لعدم الشراكة^(١٠) في الاسم الأعظم، وإن قدر
 مصدرًا ل (ربه)، مثل: (شده شداً) و (كم الحديث ثماً) فهو إما صفة على المبالغة،

= شامة في الفاظ المتقدمين، نظرها في مثل استعمال ابن هشام عند سيويه في الكتاب
 ١٠٣/١ - ١٠٤ - والمرد في مقتضب ١/١٠١، ١١٠، ١٢١، ١٧٠، ٣٠٢/٤. وابن
 السراج في الأصول ١/٣٢٨.

- (١) في (أ): وما.
 (٢) كنا بالتذكير في النسختين؛ ولله رأيي الحديث عن اسم الفاعل.
 (٣) كنا بالتذكير في النسختين؛ ولله رأيي الحديث عن اسم الفاعل.
 (٤) "وأمر بما أنزلت...." البقرة ٤١. واستشهد المؤلف أيضاً في النساء ٤٧.
 (٥) كنا في النسختين؛ والمشهور في نحو هذا: (فيهما).
 (٦) كنا في النسختين. والأظهر: كالأندة. وكلاهما صحيح.
 (٧) ضم ظاهرة في (أ)، وكأما في (ب): وهو. وأثبت أقرب شيء إليها في الرسم والمعنى، قال
 في المعنى عن اللام المقوية: التحقيق أنها ليست زائدة محضة، بل لما تحلل في العامل من
 الضعف الذي نزل منزلة الفاصر، ولا معنية محضة؛ لأطراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين
 المترين. (المعنى ٢/٤٠، ٤١). وه كلام بمعناه في أوضح المسالك ٣/٣٢٢.
 (٨) من قوله: (رب العالمين).
 (٩) ساقط من (أ).
 (١٠) في (أ): شراكة.

لك (رجل عدل)، وأما بدل، ولا يحسن الإبدال^(١) على الأول، لصعف إبدال^(٢) المشق^(٣).

[أو^(٤) مصليا] عطف^(٥) على الحال، أو جامعا بين الحمد والصلاة.

وفائه أن يقول: (ومسلما)، فقد قال النووي^(٦) - رحمه الله - :
لص العلماء^(٧)، أو من^(٨) نص منهم على كراهة^(٩) أفراد الصلاة عن

(١) في (ب): البدل.

(٢) في (أ): الإبدال.

(٣) اشترطوا في النعت أن يكون مشتق أو محموله، وفي عطف البيان أن يكون حاملا (لغني ٥٧٠/٢) وهذا مشهور في كتب النحو. والبديل مثل عطف البيان في ذلك. وذكر الرضوي أن الأغلب في البديل أن يكون حاملا، فإن لم يكن حاملا فخر الموصوف قبله. (شرح الكافية لـ ١/٢٧٧/١).

(٤) سقطت من (أ).

(٥) في (ب): عطف. وأثبتها بالنصب مناسبة للكلمة المعربة، ونقله بعد: (جامعا) بالنصب.

(٦) أبو زكريا، يحيى بن شرف النووي الحزامي (٦٣١-٦٧٦هـ)، تلمذ على الكمال المغربي وابن نوح والإربلي وابن مالك النحوي، ومن تلاميذه ابن كثير الأب والخافظ المري، اشتهر في علم الحديث، من أهم كتبه: شرح صحيح مسلم، والنهاج في الفقه والأربعين النووية. (طبقات الشافعية ٨/٣٩٥-٣٩٧، شذرات الذهب ٥/٣٥٤-٣٥٦).

(٧) وضعت هنا إشارة وتعليق في الخامش، هذا نص: "هذا يرد على الشيخ في الألفية أيضا (يريد ابن مالك فقد اكتفى بالصلاة دون السلام في قوله في الألفية:

مصليا على النبي المصطفى وآله المستكملين الشرفا)

ثم أضاف: "وقد يقال: لا يلزمه ما اعترضه الشيخ ابن هشام؛ لما يوقف عليه في (مسالك الخلفاء) للإمام القسطلاني، فانظره نقد^{أه}. اهـ. يريد: جواز أفراد الصلاة عن السلام، كما سيأتي توجيهه من كلام ابن هشام، والإشارة إلى هذا الكتاب.

(٨) في (أ): هذا، وتختل في (ب) أن تكون: (هو). وأثبت المؤلف لما نقله ابن الجزري عن النووي؛ فهو يكاد يطابق نقل ابن هشام. (راجعته مقولا عنه في: مسائل الجفعا ١٥٧).

(٩) في (أ): كراهية. وأثبت المؤلف لنص لنوري.

التسليم^(١).

(خاتم النبوة)^(٢): صفة مدح أيضاً، لا صفة تخصيص؛ لا لدفاع [الاشترك]^(٣) عن الموصوف، بقوية الذكر في هذا المقام الخاص.

وهذه الصفة قد يُستشهد بها ويُرجح^(٤) كون (رب العالمين) صفة، لا بدلاً؛ لتوازي القرينتين توازياً أتم^(٥)، وهذا [قد] يحتاج إلى ثبوت كون مثل هذا الاعتبار مراعى عند أهل اللسان ومقصوداً^(٦) لهم، وهو معتل.

(آله)^(٨) أجاز الجمهور الصلاة على غير الأنبياء تبعاً^(٩)، وإضافة (آل) إلى

(١) في شرحه صحيح مسلم ٤٤/١، وعبارته: "وقد نصّ العلماء -رضي الله عنهم- على كراهة الاقتصار على الصلاة من غير تسليم". وانظر (الأذكار) له أيضاً: ٢٠٨. وعُتِبَ ابنُ الجوزي على كلام الثوري: "لا أعلم أحدًا نصّ على ذلك من العلماء ولا من غيرهم" (تقلاً عنه في: مسالك الخلفاء ١٥٧). وفي المسألة خلاف بين العلماء والأكثر على حوازه؛ لورود بعض الأحاديث به. وراجع للمسألة كتاب: القول البديع للسخاوي ٣٥، ومسالك الخلفاء ١٥٦-١٥٧.

(٢) مكاتها فارخ في (أ). وحاء في بعض نسخ التسهيل: (سبب المرسلين)، وهي التي اعتمدها محقق التسهيل. وأشار إلى أنه في بعض النسخ: (خاتم النبيين). وأشار إلى ذلك أيضاً المكّي في هداية السبيل ٢٧.

(٣) مكاتها فارخ في (أ).

(٤) في (ب): قد يتسد بها من ترجيح.

(٥) في (ب): لتوازي القرينتين توازياً أتم. يريد اتحاد إعراب التابع في الجملتين، وأنه قد يكون مرجح ذلك أن المتكلم إنما أراد بالتابع في الجملتين معنى واحداً، وهو الوصف لا البيان.

(٦) سقطت من (أ).

(٧) مكاتها كلمة غير ظاهرة في (ب).

(٨) من قوله: (وعلى آله). وفي (أ): عادة.

(٩) حكى ابن كثير الإجماع عليه في تفسيره ٥٢٤/٣، ومذهب الجمهور أن غير الأنبياء لا يصلّي عليهم ابتداءً، ونقل الثوري عن بعض أصحابه أنه حرام، وعن أكثرهم أنه مكروه =

الضمير^(١)، ومنع الثاني ابن النحاس^(٢) والزبيدي^(٣) والكسائي^(٤) وهم محبوبون يدعو قول أبي طالب^(٥):

= كراهة تزيه، ومذهب كثير منهم أنه خلاف الأولى، وليس مكروها، قال: والصحيح الذي عليه الأكثرون أنه مكروه كراهة تزيه؛ لأنه شعار أهل البدع. (الأدكار ٢٠٩).
وراجع لبحث المسألة: القول البيوع للسخاوي ٦٢-٦٥. (فيه التفصيل)، والصلاة على النبي للناضى ص٦٠، ٦٥.

(١) راجع لذلك: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٤٤، توضيح المقاصد ١/٨-٩، المسح ٢٨٦/٤، الأشموني ١/١٣. والمرابع الآتية في توثيق قول المخالفين.

(٢) هو أبو حفص، نصّ على ذلك الزبيدي في (لحن العوام ١٤) وابن السيد في الاقتضاب ١/٣٤. والسهيلي في الروض الأنف ١/٢٦٧، قال: ذكر ذلك في حاشية كتابه الكافي. (وهذا كتاب مفقود، فيما أعلم). وهو: أحمد بن محمد بن إسماعيل الصغار، ويعرف بالمرادي، والنحاس (٥٣٣٨) درس على الأنفشن الأصغر والمرد والرحاج، وصنف إعراب القرآن ومعاني القرآن وغيرهما (ترجمة الألباء ١٧-٢١٨، البغية ١/٣٦٢).

(٣) في لحن العوام: ١٤. وهو: محمد بن الحسن بن عبد الله الأشيلي النعمري (١٠٠-٣٧٩هـ) واحد عصره في علم النحو وحفظ اللغة، أخذ العربية عن أبي علي القاني، وتوفى القضاء. صنف طبقات النحويين وعناصر العين والنواضع في النحو وغيرها. (البغية ١/١٩٤، البغية ١/٨٥-٨٤).

(٤) قال ابن السيد: وأرك من قال هذه المقالة الكسائي. (الاقتضاب ١/٣٤٤). ونسبته إلى هؤلاء الثلاثة في الروض الأنف ١/٧٠١، وتوضيح المقاصد ١/٨-٩، وهداية السيل ٢٨. والكسائي: هو أبو الحسن علي بن حمزة بن هسن بن فيروز، مولى بني أسد (١٨٩هـ) عالم أهل الكوفة وإمامهم غير مدافع، إيه يتهمون في علمهم، وعليه يعترفون في رواياتهم، أخذ عن الرؤاسي ومعاذ الفراء والخليل، صنف معاني القرآن وعصرها في النحو والقراءات، ولم يصل منها شيئا. (مراتب النحويين ١٢٠-١٢١، طبقات النحويين واللغويين ١٢٧-١٣٠، ١٣٠).

(٥) كذا في النسختين، ولم أحده في ديوانه، ولا أحدا عزاه إليه، والمعروف أنه لأبيه عبد =

وانصرف على آل الصليل — سب وعابديه اليوم آلك^(١)

(وصحاحه^(٢)): (المصحابة [و] النصيحة في الأصل مصدرا: (صحب)،

ثم سمي هما الأصحاب.

(أجمعين): إقفا توكيد^(٣)، للمتعاطفين^(٤)، غير مسروق بـ (كل)، وذلك

قليل على رأي المؤلف^(٥)، وإقفا حال منهما، ونظيره في جواز الوجهين:

المطلب، قاله في الواقعة المشهورة، حين غزا أبرهة مكة، يريد هدم الكعبة. وأبو طالب هو عم النبي ﷺ، واسمه: عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم (... — ٣ ق.هـ)، وهو كافل النبي بعد جدته ومربيته ومناصره، حرص النبي ﷺ على إسلامه، ولم يسلم، كان زعيم قريش ز (طبقات ابن سعد ٧٥/١، الخزانة ٧٥/٢-٧٦).

(١) البيت من بحرء الكامل، وقيل:

لا يغنين سليفهم وعماهم أبدا محال

وهو في الاقتضاب ٧٣/١، وأورد معه سنة شرواهد أخرى، ونقل عن الديلمي أنها لدة قليلة (٣٧/١). وانظر: السيرة لابن هشام ٨٤/١، والروض الأنف ٢٦٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٤/٣ وإسعاد ٣٤٧/٢.

(٢) في (ب): وصحابه. وذلك من قوله: (وعلى آله وصحبات). وفي بعض نسخ الشهيل: (وصحبه). وهي التي اعتمدها الحق، وأشار إلى وجود (صحابته) في بعض النسخ.

(٣) لم تظهر في (ب).

(٤) في (أ): تويكدا.

(٥) في (أ): لمعاطفه.

(٦) غير المؤلف ابن مالك عن ذلك بصيغة التقليل، قال: "وقد يقعون عن (كل)". التسهيل ١٦٥، وشرح ٢٩٤/٣، وغيره، في الكافية الشافية وشرحها ١١٦٩/٣، ١١٧٢. وابن هشام موافقه على ذلك في أوضح المسالك ٣/٣٣٢، وشرح القطر ٢٩٤، والجامع الصغير ١٩٠. والعزو إلى ابن مالك أنه يراه قليلاً في البحر المحيط ٦/٣٣٠، ورد فيه عليه زعمه هذا. وذهب بعض النحويين إلى أنه لا يوكّد بـ (أجمعين) في الاختيار إلا إذا سُبِّحت بـ (كل)، (الحادي في الإعراب ١٢٣) وعزاه السيوطي إلى الجمهور، وخالفه. =

(وآتهم^(١) ثلاثتهم^(٢))، والحالية ضعيفة في القياس ليهما؛ لتعريف (أجمعين) بنية الإضافة^(٣)، و(ثلاثتهم) بصريحها.

(هنا كتاب) قد خلا القول^(٤) في موضع هذه الجملة، وتريد^(٥) هاهنا^(٦) أن إذا قلنا أنها مفعولة للقول، فهل هي من باب المفعول به، أو المفعول المطلق؟ قولان، نقلهما ابن الحاجب^(٧) في ماله^(٨).

(المع ٢٠٢/٥). والمشهور حرازه وكثرته، ولا ينبغي التردد في ذلك، فقد جاء التوكيد ب(أجمعين) مسبوقاً ب(كل) في موضعين، وغير مسروق في أربعة وعشرين موضعاً. دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق ٣ / ٤ - ١ / ٣ - ١).

(١) كأنها في (ب): وعأثم.

(٢) على لغة الحجاز، وهي النصب على الحالية، وأما بنو تميم فيتبعونها ما قبلها، على التوكيد (الكتاب ١/٣٧٣-٣٧٤، المقضب ٣/٢٣٩، الأصول ١/١٦٥، ٢/٢٢) وهو في كلامهم من باب المصدر الموضوع موضع الحال.

(٣) تقرير ضعف الحالية فيها لهذه اللة نفسها في شرح القطر ٢٩٤. وتكون تعريفها بنية الإضافة هو أحد رأيين، وقد أخذ به ابن هشام أيضاً في أوضح المسالك ٤/١٢٨. وعزي إلى سيوريه، واختاره السهلي وابن مالك. والرأي الثاني: أنها معرفة بالعلمية، وهو رأي ابن الحاجب وأبي حيان. راجع الخلاف في: المع ٣/٦٨.

(٤) في (أ): ادخل. وذلك ضد كلامه عي: (حامدا).

(٥) في (أ): تريد.

(٦) في (أ): منها.

(٧) أبو عمرو، عثمان بن أبي بكر الدويني الأسدي المالكي (٥٧٠-٦٤٦هـ)، من أسرة كردية، عاش بمصر، وكان أبوه حاجباً لأحد الأمراء المسالك، اشتهر في علم الأصول والفهم، أشهر مولفاته النحوية: الكافية وشرح المفصل. (وفيات الأعيان ٢/٤١٣، البغية ٢/١٣٤-١٣٥).

(٨) ١/١٩١، وانظر: ١/٢٣٦. وعزا الأول للأكثرين، والثاني للمحققين، وصححه. وهما أيضاً في المعني ٢/٤١٢، وعزا ابن هشام الأول للجمهور، وقال: هو الصواب. مخالفاً ظاهر =

وقد يرجح الثاني أنها نفس القول؛ فاسم^(١) المفعول يُحصل عليها غير مقيد بالجار، ولا يعمون بالمفعول المطلق إلا هذا^(٢)، وعلى هذا [ص ٣] فيكون من المفعول المطلق النوعي^(٣).

والإشارة مقلها في قول سيويه^(٤): (هذا باب علم ما الكلّم...)^(٥) وقول المؤلفين: (هذا ما أشهد^(٦) به أشهود^(٧) المسنون في هذا الكتاب)، ولم يشهدوا بعد.

وتوجيه ذلك على أن يكون قد استعمل عارياً عن معنى الإشارة؛ ليشار

== ترجمته هنا، وسيأتي.

(١) عليها أثر طمس في (ب).

(٢) مراد: أنه هو الذي يصدّق عليه أنه هو المفعول دون تفيد يأتي من حروف الجر، فإذا

قلت: (أكرمت زيدا محبة اسمي إكراماً)، ف(زيد) هو الذي قبل الفعل به، و(أسمي) قبل

الفعل فيه، و(حبة) فعل الفعل لاحق، فكلها متقدمة بحرف جر، وأما (الإكرام) فهو الذي

فعل حقاً، ولا تفيده بشيء، وهذا هو المفعول الحقيقي، وهو المفعول المطلق. على أن

هشام في المغني ٤١٢/٢ قد رشح القول الآخر بشيء قريب من هذا، راعى فيه صحة

وصفه بأنه مفعول من لفظ العام، وراعى هنا أصل وقوع الفعل.

(٣) لأن الجملة الخشكية دلت على نوع خاص من القول. ذلك في أمالي ابن المحاسب ١/١٩١.

(٤) رُمر نه في (ب): (س). وهو أبو بشر، أو أبو الحسين، أو أبو عثمان عمرو بن عثمان

لمن قنبر (... - ٥١٨١هـ) من مولى بني الحارث بن كعب، أعلم الناس بالنحو بعد الخليل،

الذي كتابه الذي سناه الناس قرآن النحو، وهو أقدم الكتب التي وصلت إلينا وأهمها، درس

على الخليل ويونس وعيسى بن عمر وغيرهم، قيل: إنه مات عن نحو ثلاث وثلاثين سنة.

(مراتب التحويين ١٠٦، أخبار النحويين ٦٤-٦٥، طبقات النحويين ٦٦-٧٧).

(٥) وهو أول عنوان وكلية في كتاب سيويه.

(٦) كذا في النسخين. ولها وجه بعيد أن تكون بالبناء للمجهول: (أشهد)، والظاهر

الشهور: (شهد)، وهو الموافق في المصادر التي ناقشت المسألة، وسيأتي بعضها.

(٧) في (أ): المشهودن.

به عند الحاجة، والقراخ من ^(١) المشار إليه ^(٢). وإتقا على أن المشار إليه فيما قدّره ^(٣) في نفسه، وذلك حاضر: ^(٤) أو ما هو متوقع قريب الحصول، فيجعل ذلك كالكائن الحاضر تقريباً لأمره، ^(٥) كقولك: (هذا الشئ مقلّب) و (هذا الخليفة قادم).

وقد يُردّ الوجه الأول باستلزامه إعراب اسم الإشارة؛ لنوال المانع، وهو ^(٦) تضمن معنى الإشارة. ^(٧) لقد جمع القائل بذلك كون علة بناء الإشارة تضمن معنى حرفها المستحق للوضع ^(٨).

(١) في (أ): والفرض أنه من. وما أثبت هو الصحيح والموافق لما في شرح السوراني ٤٥/١، والنكت ١٠٠/١ وهداية السبيل ٩٩.

(٢) انظر المصادر الثلاثة السابقة، وأورد هذا التأويل أيضاً ناظر الجيش في شرحه للتسهيل ٢/ب.

(٣) في (ب): قرره. وكلاهما محتمل، أثبتت الموافق للمصادر.

(٤) هذا التأويل في شرح السوراني ٤٥/١، والنكت ١٠٠/١، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٢/ب، واختاره على غيره من التأويلات، وفي هداية السبيل ٢٨-٢٩.

(٥) غلبت عليها الأرضة في (ب)، وهذا التأويل في شرح السوراني ٤٥/١، والنكت ١٠٠/١، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٢/ب-٣/أ.

(٦) في (أ): وهذا. وتحصل في (ب) أن تكون: (من).

(٧) في (أ): معنى اسم الإشارة.

(٨) الإشارة إلى ذلك في شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٢/١، شرح الرضي في ٣ ١٨٥/١، المساعد ١٩٤/١، تعليق الفرائد ٢/٤٨٨-٣٤٩، وهو مشهور في الألفية وشروحها. وكان ابن هشام يفرق بين كونه متصفاً لمعنى الإشارة وكونه متصفاً لحرفها، وقد صرح بذلك الدماميني، قال معنيّاً على كلام ابن مالك: "وكان الأحسن أن لو قال المصنف: (لتضمن معنى حرفها) لأن مقتضى البناء تضمن معنى الحرف، لا مطلق تضمن المعاني، لكن قد علم أن الإشارة من معاني الحروف. فكأنه قال ذلك". ولا يظهر لي فرق بينهما يتعلق بزوال البناء الذي أشار إليه ابن هشام. وآخر كلام الدماميني بوليد هذا.

لكن نقل الواحد^(١) في أوائل البسيط إجماع النحويين على التعليل

بذلك^(٢).

لأن قلت: ويحتمل وجهاً آخر، وهو أن يكون المؤلف آخر وضع الخطبة عن وضع الكتاب. قلت: يأتي ذلك^(٣) قوله بعد: (وها أنا ساع^(٤))^(٥).

و(الكتاب) في الأصل مصدر (كتب)، ثم نقل إلى المکتوب،^(٦) ومنه: **هَـ كَتَبَ يَكْتُبُ** الكُتُبُ **أَحَدُهُ**^(٧)، أي: ما كُتِبَ وأُوجِبَ من العدة.

ويُطْلَقُ أيضاً على ما من شأنه أن يُكْتَبَ، وهو المراد هنا، ومنه: **هَـ كَتَبُ** **أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ**^(٨).

(في النحوي) النحوي في اللغة: القصص، ومنه: (نُحَا إِلَيْهِ بِالْخَيْرِ)، والجهة،

(١) أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن علي (.... - ٨٤٦هـ) إمام مصنف مفسر نحوي، أستاذ عصره، ولا سيما في التفسير، من مشايخ النعالي والقهنتري النحوي، وكان مقدما مضمنا. صنف البسيط والوسيط والوجيز في التفسير، وله الإغراب في علم الإعراب. (البلغة ١٤٥-١٤٦، البنية ١٤٥/٢).

(٢) ٣٩٦/٢. وفيه نقل قول أبي الهيثم أن (ذا) مبنية لأن فيه معنى "الإشارة إلى معرفة، فكان قد تضمن معنى حرف من الحرروف. وعقب عليه: وهذا الذي ذكره إجماع من النحويين،

(٣) في (ب): ذاك.

(٤) زيد هنا في (ب): (في الكتاب). وليست من كلام ابن مالك؛ فهو يقول: (وها أنا ساع فيما انتدبت إليه)، وسيأتي.

(٥) نص علي ذلك أيضا ناظر الجيش في شرحه للتسهيل ٣/١.

(٦) في شرح التسهيل لناظر الجيش: "هو مصدر في الأصل، فقد يقال: المراد به هنا المکتوب، فهو مصدر أريد به المفعول، وظاهر أن الكتاب اسم لما يصف، سمي كتابا لجمعه مقاصد العلم الذي صنف فيه. وفي نهاية السبيل ٢٩: "يحتمل أن يكون أريد به المفعول، أي: المکتوب، وأن يكون أريد به اسم ما يُصنّف".

(٧) "ولا تعرفوا عقدة النكاح....". البقرة ٢٣٥.

(٨) إبراهيم ١.

[نحو]: (صليت نحو الكعبة)، والمثل^(١٠)، نحو قوله - عليه الصلاة والسلام -: (من توضأ نحو وضوئي [هذا]^(١١))، والمقدار، نحو: (جاء^(١٢) نحو مائة)، والقسم، نحو قولك: (الكلمة على ثلاثة أنحاء)^(١٣)، ذكر ذلك الشيخ بهاء الدين بن النعمان^(١٤) - رحمه الله [تعالى]^(١٥) -، ويقال في القسمة [تداخل]^(١٦)، وأن المقدار^(١٧) واجع إلى المثل، لأن^(١٨) مقدار الشيء مطلق، وكذلك القسم؛ لأن الأقسام متماثلة من حيث انقسامها في^(١٩) ذلك الشيء؛ ولهذا يقال: (هذا

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): فمثل.

(٣) سقطت من (ب)، وأخذت هذا اللفظ في مسند أحمد (١/٥٩، ٦٤، ٦٦، وسنن النسائي كتاب الطهارة، باب: ٦٧، ٩٣، وسنن البيهقي (١/٤٨، ٥٣، ٥٨، ٦٨، ٢/٢٨٠).

ويجمع الزوائد (٢/٣٧٨)، وكثير العمال برقم ٢٦٨٠١.

(٤) في (ب): حازوا.

(٥) يراجع ذكر معناها اللغوي في: تهذيب اللغة (٥/٧٥٧، الجوهرة (٢/١٩٧)، الصحاح (نح) (٦/٣٠٣، اللسان (نح)، والخصائص (١/٣٤)، والكليات لأبي البقاء (١٣/٩١، وتوضيح المقاصد (١/٩)، الأشئوني (١/١٦).

(٦) في شرح المقرب (٢/١٠٠ ب.. (وقد يُستق: المتعلقة على المقرب)، مع اختلاف يسير وتقدم وتأخير.

وهو: محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الخليلي (٢٢٧-٢٩٨هـ)، شيخ الديار المصرية في النحو: أخذ عن ابن عمرو بن عيسى، ومن تلاميذه أبو حيان. (البليغة ١٨٢-١٨٣، البليغة ١٢/١-١٤).

(٧) سقطت من (ب).

(٨) في (ب): تداخل.

(٩) ساقط من (أ).

(١٠) في (ب): فإن.

(١١) في (ب): من.

الشيء على ثلاثة أحزب)، وهو مأخوذ من (الضرب^(١))، وهو المثل^(٢). وتقليل الاشتراك مهما أمكن الدعاءه أولى.

وأما الدعوى في الاصطلاح فنقل أبو حيان ستة حدود، أطل فيها^(٣)، ولم يُفسر منها شيئاً. وأشهرها حدُّ المقرب^(٤): (الدعوى علمٌ مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اختلف منها).

فقله^(٥): [علم]^(٦) أي: معلوم، كقوله: (غفرَ اللهُ لكَ علمه فيك)^(٧). ثم المراد بالمعلوم ما من شأنه أن يُعلم، لا ما ثبتت معلوميته؛ لأن الدعوى له تحقيق^(٨) في نفسه، سواء علم أم جهل، وهذا مجاز^(٩) على مجاز، أعني إطلاق المصدر وإرادة المفعول، وإطلاق اسم المفعول للمعنى^(١٠) التقابلي لما هو مشتق منه، والمصحح^(١١)

(١) في (أ): القريب.

(٢) اللسان: (ضرب) ٤/٢٥٦٨، نقل عن ابن الأعرابي وابن سيده.

(٣) في (ب): هذا. وقد فعل ذلك أبو حيان في أول كتابه التذيل والتكميل ١/١٣-١٤، ونقل

تعريفات لصاحب المستوفى وصاحب السبيل وابن هشام الخضراني وصاحب الباحث الكاملية وصاحب المقرب وصاحب البديع.

(٤) لابن عصفور: ١/٤٥٠.

(٥) في (ب): قوله.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) أي: الأشياء التي علمها الله فيك من أحوالك، والتنظير بهذا المثال ليس عند المكناشي الذي نقل عن ابن هشام هذه المسألة بصراف، (انظر: الخفاف ذوي الاستحقاق ١/١٥٣).

(٨) عند المكناشي الناقل عن ابن هشام: (حقيقة).

(٩) في (ب): مجاز لا.

(١٠) في (ب): لمحق. وفي نقل المكناشي: (معنى). وهو أظهر.

(١١) في (أ): والموضح.

لاستعمال ذلك في الحذف فهم^(١) المعنى المراد.

وهو جنسٌ يشمل جميع العلوم بديهيها^(٢) ونقليها ونظريها.

و(مستخرج بالمقاييس) مخرجٌ لغير النظرية.^(٣)

و(المقاييس) جمع (مقياس) اسم الآلة التي يُقاس بها، وهو حقيقة في الذوات، مجازاً في المعاني^(٤)، ولم تُهمز ياءؤه لأصالتها، كـ(معيشة)^(٥) و(معاش)، ولتبعدها من الطرف، كـ(طاروس) و(طواويس)، ولتحرّكها في الواحد، كـ(صَيُون) و(صَيَاوَن)^(٦)، فهذه أمورٌ ثلاثة، كلٌ منها يُستعمل^(٧) بإيجاب التصحيح.

و(المستبطة) صفةٌ لـ(المقاييس)، وهو [أ]^(٨) ما بعده إلى^(٩) قوله: (...العرب) فصلٌ مُخرجٌ للعلوم النظرية ما عدا النحو والعروض. و(الموصلة) وما بعدها^(١٠) مُخرجٌ للعروض.

وفي النسخة القديمة^(١١): (الموصلة إلى معرفة أحكامه التي ليست وِزِيَّةً، [أ] هو أصرح في إخراج العروض، وكأنه إنما عدلَ عنه؛ لأن المقاييس النحوية قد

(١) في (أ): مبهم.

(٢) كذا في النسختين. وليست في نقل المكناسي.

(٣) في (ب): النظري. وهي كذلك في نقل المكناسي.

(٤) في (أ): المعنى.

(٥) لم تظهر اليم بوضوح في النسختين.

(٦) في نقل المكناسي: لـ(صوارون). من الكتاب المقتق. وحقق أيضاً في رسالة (ماجستير) وصورتها المقتق.

(٧) في (ب): تستعمل. ولعل الأظهر منها؛ (تستقل). ولم ترد الجملة عند المكناسي.

(٨) سقطت من (أ).

(٩) في (أ): التي.

(١٠) غير ظاهرة في (ب).

(١١) من القرب.

توصل إلى معرفة أحكام وزنية^(١).

والجواب عن هذا أن كلامه إنما يتناول وزن الكلام، وهو الوزن النحوي^(٢)، ألا ترى أن التضمير في قوله: (أحكامه^(٣)) عائذ على الكلام.

وهذا^(٤) الحدة الذي ذكره ابن عصفور^(٥) مأخوذ من حد الشيخ أبي

علي^(٦) في (التكملة)^(٧)، فإنه - رحمه الله - قال: (النحو علم [ص ٤] بالمقاييس

المستبظة من استقراء كلام العرب).

وظنُّ ابن عصفور أن له إخلالاً، من حيث إن النحو شيء مستخرج

بالمقاييس، لا علم نفس [المقاييس]^(٨). والذي أوقعه في هذا أنه رأى^(٩) الباء في

(١) ساقط من (أ) ومضاف في الهامش.

(٢) في (أ): وزن النحو.

(٣) الذي في النسختين: (أحكامها) وليست في الحدة، بل الذي فيه: (أحكامه)، بالتذكير.

كما رأيت قيل.

(٤) في (أ): وهو.

(٥) علي بن مؤمن بن محمد الحضرم الأندلسي (٥٩٧-٦٦٩هـ) تلمذ على أبي علي الشلوبين عشر سنين، من أبرز تلاميذه أبو حيان، ألف شرح الجمل والمقرب والمتع في التصريف وشرح الجزرية وشرح الإيضاح. (البغلة ١٦٠-١٦١، البقية ٢/٢١)

(٦) في (ب): أبو علي. وهو الفارسي المشهور، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النسوي (٢٨٨-٣٧٧هـ) واحد زمانه في علم العربية، أخذ عن الزجاج وأبي السراج وميرمان، ومن تلاميذه: ابن حني والربيعي والعبدلي، قيل فيه: إنه أعلم من المبرد، من مصنفات المسائل المحلية والبغدادية والبصرية والشيرازية والكومانية، وغيرها كثير. (طبقات النحويين واللغويين، ١٢، البغلة ٨٠-٨١، البقية ١/٢٩٦-٢٩٨-٤٩٨).

(٧) ١٦٣.

(٨) سقطت من (أ). ولم أجد هذا الرأي لابن عصفور فيما رأيته من كتبه، ولعله قاله في شرحه للمقرب، وهو مفقود.

(٩) في (أ): لما رأى.

قوله: (بالمقاييس) لا متعلق لها إلا العلم إبقاءً^(١) على مصدريته، وجعل قوله: (علم بكلاً) بمعنى قول القائل: (شعورٌ بكذا).

ويُدفع^(٢) هذا الوهم أن يجعل (العلم) بمعنى (المعلوم)، كما أنه في حذّه كذلك. والباء متعلقة بمحذوف: [و]^(٣) هو صفة لـ (علم)، أي: معلوم كائن بالمقاييس، أي: حاصل لها، فهو بمعنى حذّ ابن عصفور.

فإن قلت: قوله: (هذا كتاب في النحو) [يقصد أن يقول: (و)]^(٤) في التصريف. قلت: النحو يقال بالاشتراك على ما يروى قولنا: (علم بالمرية)^(٥) وعلى ما يقابل التصريف^(٦)، وأول مراد ابن عصفور في حذّه، ومن ثمّ قسم بعد ذلك الأحكام المستخرجة بالمقاييس إلى إفرادية وتركيبية، وهو مراد المؤلف أيضاً. والثاني مرادٌ من يقول: (للان في النحو أعلم منه في التصريف). وقال الشيخ أبو علي - رحمه الله - لعلي بن عيسى الربيعي^(٧): (أذهب فليس على وجه

(١) في (ب): قبضه.

(٢) في (ب): ويرفع.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) وهو شأن المتقدمين الذين كانوا يجمعون مسائل النحو والتصريف فيما كانوا يسمونه النحو أو الأدب أو علم العربية كسيريه في الكتاب والمبرد في المختضب وابن السراج في الأصول والزجاجي في أنجمل والبيهقي في الواضع وابن جني في اللعج، وغيرهم كثيراً وأقدم من عرفه هذا المعنى - فيما رقت عليه - ابن السراج في الأصول ١/٣٥١، وانظر ما يوافقه في التكملة والمقرب - وقد أشار هما ابن هشام - ومختصر الفوائد لأبي التريكات الأنباري ٢٣، والشكك لسان لأبي حيان ٣١، والتدليل وتوضيح المقاصد ١/١١١ وشرح الألفية لابن الناظم ١٨

(٦) وهو عرف الفاحرين الذي استقر واشتهر.

(٧) أبي الحسن، علي بن عيسى بن الفرج بن صالح النحوي (.... - ٤٢٠هـ) من أئمة =

الأرض أعلم منك بالنحو^(١) وقال لأبي الفتح: (الذهب ليس على وجه الأرض أعلم منك بالتصريف)^(٢).

(جملته): أنشأته، لا صيرته^(٣)، لأنه لم يكن على غير ذلك، ثم صار إليه. والمعنى: (أردت جملة)^(٤)، أو: (أجملة)^(٥)، فغير بالماضي تقاضاً بتحقيق ذلك في الخارج.^(٦)

(يكون الله) حال من القاعل، أي: مستعمداً^(٧) به.

■ النحويين، أخذ عن الفارسي نحواً من عشرين سنة، وعن السرياني، شرح الإيضاح وكتاب الحريري، له لوثات تصيبه في عطفه وسلوكه، وله في سيرته وتصرفاته ما طبعه أحسن من نشره. (نزهة الألباء ٢٤٩-٢٥٠، البلغة ١٥٤-١٥٥، البلغة ١٨١/٣-١٨٢)

(١) هذا الخبر بالفاظ مقاربة في نزهة الألباء ٢٤٩، وإنباء الرواة ٢/٢٩٧، والبلغة ١٨١/٢.

(٢) يريد ابن حنبل (سبقت ترجمته)، ولم أجد هذه العبارة للفارسي، لكن جاء في بعض التراجم في ملحق ابن حنبل ما يقارها، غير مشغولة عن الفارسي، كما في معجم الأديباء لياقوت ١٢/٨١، ٩١، ونزهة الألباء ٢٤٤.

(٣) أورد هذا المعنى الذي نفاه ابن هشام ناظر الجيوش في شرحه التسهيل ٣/١٣. قال: ويحصل أن يريد به معنى: وضعته واختارته.

(٤) في (أ): جعلته. وهذا التأويل في (مدلية السبيل ٣٠).

(٥) إنما صحح إلى هذين التأويلين لأن لكتاب لم يوضع في وقت إنشاء هذه المقدمة، بدليل قوله الآتي بعد: «وهنا سابع...»، فيكون مثل الإشارة في قوله: «هذا كتاب»، وسلف الحديث عنها.

(٦) في (ب): المخرج.

(٧) كذا في (ب)، وفي (أ): مستعداً. رأيت الأقرب في المعنى والأظهر والتوافق للتأويل الذي في تعليق الفرائد ٤٧/١. والذي في شرح ناظر الجيوش ٣/١ (هداية السبيل ٣٠): مستعينا. وهو أظهر منهما. وفي نتائج التحصيل ١/٢١: (مستعراً به) بالراء. وأحسبه تصحيحاً أو تطبيعاً. وروى ناظر الجيوش أن تكون الباء للاستعانة، بعد أن أورد كقولها للحال.

(مستوفيا) حال من المفعول، لا مفعول ثانٍ^(١)؛ لما تقدمنا في تفسير (جعل)، ونظير الحائرين قوله:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي^(٢) تَجُورُ وَرَاءَنَا عَلَى أَرْبَعِ^(٣) ذَيْلَ مِرْطٍ مَوْجَلٍ^(٤)

فـ(أَمْشِي): حال من الفاعل، و(تَجُورُ): حال من المفعول^(٥)، الأول للآول، والثاني للثاني.

(الأصوله) اللام مثلها في (جامدا لله).

و(الأصول) جمع: (أصل)، وهو القواعد التي يُبنى عليها الفروع.

(١) اقتصر الدماميني في تعليق الفرائد ١/٤٧، والمكي في هداية السبيل ٣٠ على إعرابه حالا. وأحاز الدلائي في نتائج التحصيل ١/١٢٧ أن تكون مفعولا ثانيا، وصرح بمخالفته الدماميني في اقتصاره على كونه حالا.

(٢) في (أ): جمشي. والبيت يروى جمعا. لكني أثبت اللام لكلام ابن هشام الآتي.

(٣) في (أ): على أثر.

(٤) البيت من البحر الطويل، وقائله امرؤ القيس، وهو من معلقته المشهورة، ويروى (الرحل) بالجيم، كما عند المؤلف، والمراء حينئذ المنقط والموشى بما يشبه صورة الرجال، واعترض البغدادي هذه الرواية، وقال: إنما هو بالحاء، ولم يورده شراح المعلقات بالجيم، وإنما يورده بالحاء المهمة، قال: وما يوراه بالجيم إلا الصاغاني في العباب. أ. هـ. والبيت بالخاء في الديوان بتحقيق أبي الفضل، والجيم في تحقيق ابن أبي شنب ٧٢، والمِرْط: كساء من خمر. يقول: أخرجتها من خدرها، وأنا أَمْشِي، وهي تخر مرطها على أثرنا لتعفي به آثار أقداسنا. والبيت في الديوان: ١٤، وشرح عمدة الحفاظ ١/٤٦٢، وصف الماي ٣٩٦، المعنى ٧/٥٦٤، وأوضح المسالك ٢/٣٣٩ شرح شواهد الشافية ٢٨٦-٢٨٧، الدرر اللوامع ١٠/٤.

(٥) يعني الضمير: (ها) من قوله: (ها) فإنه في حكم المفعول؛ لسقط الفعل في المعنى عليه، وإنما جاءت الباء لتعدية الفعل القاصر ليبلغ للمفعول به في المعنى، فمراد الشاعر: (أخرجتها)، وقد عبر ابن هشام عن الضمير (ها) في البيت بأنه مفعول أيضا في المعنى ٧/٥٦٤.

(مستوراً) ^(١) حال ثانية إن قدر صاحبها مفعول (جعلت)، أو مفردة إن قدر ضمير ^(٢) الحال الأول ^(٣)، وفيه سلامة من تعدد الحال المختلف فيه ^(٤).
والحالان مقدوران ^(٥)، منها في: «أَخْلَوْهَا خَالِدِينَ» ^(٦). أي: أنشئه مقدراً ذلك، يعني: يُنشئه على هذا التدبير.

وفي هذين النصين وما يتعلق ^(٧) بكما من البديع خمسة أمور:
الأول: التسجيع، وهو تواطؤ الفاصلين على الحرف الأخير لفظاً أو

(١) تمام من المن قولہ: (على أبوابه فصوله).

(٢) في (أ): جميع.

(٣) بأن تقرر صاحب الحال ضمير اليف اسم الفاعل: (مستوراً).

(٤) حوّر الجمهور أن يحىء لشيء واحد أحوال مختلفة متضادة أو غير متضادة. (راجع: اللباب

في عمل البناء والإعراب ٢/١، ٢٩٢/١، التسهيل ١١١، وشرح لابن مالك ٢/٢٤٨-٣٤٩،

وشرح الكافية الشافية ٢/٧٥٤-٧٥٥، وشرح الألفية لابن الناطم ٣٣٢، شرح الرضي ١

٢/٢٧٨، شرح ألفية ابن معط لابن القوس ١/٥٥٤. وأحاره ابن يعيش في غير المتضادة

فقط (شرح المفصل ٢/٥٦) وبعضهم منعه مطلقاً، قياساً على الظرف، عزا ذلك العكبري

لبعض البصريين (اللباب ١/٢٩٢)، وهو ظاهر إطلاق أبي علي في الحليات ١٧٩،

والشلوين في شرح الجزولية الكبير ٢/٣٩٩، وابن عصفور في المغرب ١/١٥٥، واستثنى

من ذلك (أفعل) التفضيل، وعزاه أبو حيان لأبي علي (الارتشاف ٢/٣٥٨) وله وليكم من

المحققين (التذيل ٣/١٨٨) وعزاه ابن عقيل لأبي علي والجماعة (المساعد ٢/٣٥)، ونحوه في

أوضح المسالك ٢/٣٤٠.

(٥) أي: يقعان في الزمان المسبق، فيقدر وقوعها على هذه الحال. والحال المقترنة قسيمة

للحال المقارنة وللحال المحكية، وهذا هو التقسيم الثلاثي للحال بحسب الزمان.

(٦) وقال طبع عززتها سلام عليكم طبعتم فـ... "الزمر ٧٣. إسقاط الواو والفاء من نحو

هذا مصرح بموازاة، والأولى الإتيان بها كاملة.

(٧) في (ب): تعلق.

مخرجاً^(١)، ثم هو ثلاثة أقسام: فطرف، وهو ما لم يتوافق فيه إلا الروي خاصة، نحو: «مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا. وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا»^(٢).
وموازنة، وهو ما لم يتوافق فاصلته^(٣) إلا في الوزن خاصة^(٤)، نحو:

(١) تعريفه هذا عايف للأشهر عند البلاغيين، ولما استقر عندهم أخيراً، فهو يُدخل في السجع ما توافق رؤيته في المخرج، وأكثر أهل البلاغة ينصّون على اشتراط التوافق في اللفظ والمثل السائر ١/١٩٣، الإيضاح للقروني ٥٥٢، حتى إنهم شبهوه في النشر بالقوافي في الشعر (مفتاح العلوم ٣٩٣)، وسويدي به هذا إلى أن يخالفهم في أنواع التسجع الثلاثة الآتية، فقد حطّ ثانیها (الموازنة) - كما سترى قريبا - وأكثرهم لا يعدّه من السجع، لأن سرف الروي فيها مختلف (وسباني قريبا لبحث) كما أنّه أهمل الترتيب، وهم يعدّونه من أنواع السجع؛ لأن فيه توافقا في الروي والوزن والترتيب، (انظر: الإيضاح للقروني ٥٥٢) وسباني له ذكر عند ابن هشام، لكنه لم يعدّه من أنواع السجع.

(٢) نوح ١٤-١٣.

(٣) في (ب): فاصلتها.

(٤) سلف القول: إن أكثر البلاغيين لا يعدّونه من السجع. ومن الصريح في إخراجهم قول ابن الأثير عن «الموازنة»: «وهذا النوع من الكلام هو آخر السجع في المعادلة دون المسألة؛ لأن في السجع اعتدالا وزيادة على الاعتدال، وهي بمثل أجزاء الفواصل لورودها على سرف واحد، وأما الموازنة ففيها الاعتدال المبرحود في السجع، ولا بمثل في فواصلها، فيقال إذا: كل سجع موازنة، وليس كل موازنة سجعا، فعلى هذا فالسجع أخص من الموازنة». (المثل السائر ١/٤١٥، وانظر حاشية عقيد، وحاشية الدسوقي على شرح السعد، هاشم شرح التلخيص ٤/٤٥٦). وذكر النسيكي في عروس الأفراح في المسألة محلا، واختار أن الموازنة لا تسمى سجعا. (ضمن شرح التلخيص ٤/٤٥٥). وهو عندهم من أنواع البديع مستقلا. (راجع معجم المصطلحات البلاغية ٢٥٦-٦٥٧). ومن البلاغيين من يعدّ من السجع ما تقارب مخرجه، كما في الصاعتين ٢٨٨، والطراز ٣/١٨-١٩، ٣٨. ومن عدّ المختلف في الروي سجعا الرازي والسيوطي، ونجاء «السجع المتوازن»، وقال الرازي: إنه خارج عن الحد المذكور، (راجع معجم المصطلحات البلاغية ٣١٥، وفيه توثيق رأيهما).

[هو تبارق مصنوفة وذكري مبنية] ^(١) ، «وَأَيْتَاهُمَا الْكِتَابُ الْمُسَبِّحُ وَحَدِيثَاهُمَا الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ» ^(٢) .

ومتوازي، وهو ما توافقت فاصلاته رويًا ووزنًا ^(٣)، نحو ^(٤): «فِيهَا سِرُّ مَرْفُوعَةٍ وَأَكْبَابُ مَوْضُوعَةٍ» ^(٥) (اللهم أعط مُنْفَقًا خَلْفًا وَمُسْتَكًا ثَلَاثًا) ^(٦) .

فاعتبر بما ذكرته باقي سَعَمَاتِ الْخُطْبَةِ ^(٧) .

الأمور ^(٨) الثاني: الجيء بمثل: «(جَلِيلَةٌ)» ^(٩) و«(جَلِيلَةٌ)» ^(١٠)، ومثله قوله

(١) الغاشية ١٥-١٦ .

(٢) الصفات ١١٧-١١٨ . ويرى بعض العلماء أنه إذا كان في إحدى القريتين من الألفاظ أو كان أكثر ما فيها يماثل ما يقابله من الأخرى في الوزن خص باسم المسألة، واستشهدوا بهذه الآية. (الإيضاح ٥٥٢، التلخيص وشرحه ٤/٤٥٧)

(٣) وأشار إلى وجود هذا النوع في كلام ابن مالك ناظر الجيش في شرحه للتسهيل ٣/٣٠٠ .

(٤) ساقط من (١). بسبب انتقال النظر.

(٥) الغاشية ١٣-١٤ .

(٦) حديث النبي ﷺ هذا اللفظ في: لترغيب والترهيب ٤٨/٢، وكثير العمال برقم: ١٦٠١٦، ١٦١١٨، ١٦١١٩، وكشف الخفاء / ٢١٢، وورد في صحيح البخاري بلفظ: (...اللهم أعط منفقا خلفا، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكا تلفا).

(٧) يريد: أنه توجد هذه الأنواع على اختلافها في السجعات التي استعملها ابن مالك. فالسجع المتوازي واقع في قوله: «أصوله» و«فصوله»؛ فقد توافقت الفاصلتان رويًا ووزنًا. وقد يقع في الخطبة غير ذلك من الأنواع، على نحو ما شرح لك.

(٨) في (أ): الأمراء.

(٩) كتبت في (ب) ثم طست.

(١٠) لم يظهر لي مراده بهذه الكلمة الأخيرة، لكن من الظاهر أنه يريد لزوم ما لا يلزم في السجع، وهو أن يلتزم بتوافق الحرف أو الحركة التي قبل الروي، مع ما يقابله في الفاعلة الأخرى. وقد يزيد على ذلك بتوافق أكثر من حرفين (انظر: الإيضاح للتفريحي ٥٥٣، والتلخيص وشرحه ٤/٤٦٣-٤٦٥)، وقد التزم به ابن مالك فجاء قبل الماء باللام =

تعالى: ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُمْ بِنُحُورِهِمْ فَوَقَدْنَاهُمْ﴾ (١) وقوله (٢):
 هل إلى نظرة إليك (٤) سبيل فهو يرى الصدى (٥) ويشقى العليل
 إن ما قل منك يكفر عندي (٦) وكثير ممن (٧) يحب القلب (٨)
 الأمر الثالث: ثالثها (١٠) من ألفاظ قليلة، فهو أحسن السجع، (١١) نظيره
 من أبي (١٢) التنزيل: ﴿وَأَنفَعَادَاتٍ ضَبَحًا فَالْمُورَاتِ قَدَحًا فَالْمَغِيرَاتِ صَبَحًا﴾.

■ مكسورة، وحاء قبل اللام بالواو، ونبل الواو بالصاد، في كلتا الفاصلتين.

(١) ساقط من النسخين، وإنيته ضروري؛ ليطهر التوافق بين القاسمتين والقوام الواو والراء والصاد قبل الروي.

(٢) "إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا..." "الأعراف ٢٠١-٢٠٢".

(٣) في (أ): وقول، وبعدها كلمة غير ظاهرة.

(٤) في (أ): منك.

(٥) في النسخين: الصلور.

(٦) في (أ): عند.

(٧) في (أ): وقليل.

(٨) في (أ): من.

(٩) البيتان من الخفيف، ونزعم إسحاق الموصلي أنه قال لهما، وأنه عرضهما على الأصمعي على أنهما لشاعر قديم فأعجباه، فلم علم أنهما له أنكرهما وعابهما. وهما في سر الفصاحة ٩٥، والأغاني ٣٢٨/٥، برأوية: (برو منها الصدى)، وفي الصناعتين ٤١١ (البيت الثاني فقط، غير منسوب)، وفي أنوار الريح ٩٤/٦ أوردتهما مستشهدا بهما مثل استشهد ابن هشام.

(١٠) غير ظاهرة في (ب).

(١١) وكلما قلت الألفاظ كان أحسن. (المثل السائر ٣٧٢/١، ٣٧٠، الطراز ٢٣/٣، وهو مستفيض عند البلاغيين).

(١٢) كأنها في (أ): نظرة وآي.

الرابع: كَوْنُ الزائدة^(١) الحاصلة في إحدى السجعتين والقعة^(٢) في الثانية دون الأولى، وذلك في قوله: (على أبوابه)؛ فإنه لا نظير له في^(٣) السَّجعة الأولى، ونظيره في آي التعويل: ﴿وَالْمَصْرُ إِلَى الْإِنْسَانِ أَنفَى خَسْرًا﴾. ولا يحسن أن يُعكس ذلك؛ لأن السمع إذا استوفى أَمَدَ^(٤) الأولى توقب^(٥) مثل ذلك من الثانية، فإذا قصُرت عنه ثبًا عنهما^(٦).

الخامس: الجناس اللاحق في^(٧) (مستوفياً^(٨)) و (مستوفياً)، وهو اتفاق الكلمتين [في]^(٩) عدة الحروف وذوات بعضها، ■ عدم تقارب ما تخالف بينهما^(١٠)، نحو: ﴿وَيُؤْتِي لِكُلِّ حُمْرَةٍ لَبَنًا﴾، وقوله:

(١) كلما في النسختين، وهو صحيح والأظهر: (الزيادة).

(٢) في (ج): والقاع.

(٣) في (ب): من.

(٤) في (أ): امر. وأثبت المؤلف ل عند ثلاثة من العلماء الذين أشاروا إلى ذلك، وسأني ذكرهم قريباً.

(٥) في (ج): تقرب.

(٦) قال القزويني: ولا يحسن أن يُؤْتِي قرينة قرينة أقصر منها كثيراً لأن السمع إذا استوفى أَمَدَهُ من الأولى لطولها، ثم جاءت الثانية أقصر منها كثيراً يكون كالشيء المتور، ويبقى السامع كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دولها، والذوق يشهد بذلك ويقضي بصحته.

(٧) الإيضاح ٥٤٨. وقد أخذ من ابن الأثير في المثل السائر ١/٣٧٢. ونحوه في التلخيص

وشرحه ٤٥٠/٤. وانظر: الطراز ٣/٢٧.

(٨) في (أ) الخبر اللاحق به.

(٩) في (أ) و (ب): مستوحياً. ولعله وهم؛ لأن الوارد في معنى ابن مالك: (مستوفياً)، كما هو ظاهر.

(١٠) سقطت من (ب).

(١٠) وكذا في شرح ناظر البديش ٣/٣ - ٣/٣. وحمله الدماميني من اجتناس المضارع؛ لأنه يرى الحرفين اللذين وقع فيهما الاختلاف - هما الفاء واللام - يراها متقاربين في المنعرج.

==

٤٦٢ -

نظرت الكتيب الفرد من جانب الحمى فرداً إلى الطرف ينبغي وينبغي^(١)
وأما إذا تقاربا فإنه يسمى مضارعا، نحو: «وَعَمَّ يَهْدِي عَنْهُ وَشَاوَنَ عَتَقَهُ»^(٢)،
و(الحيل معقود في نواصيها الخير)^(٣)، ويجمع النوعين [ص ٥] القلب^(٤)، وهو
تجنيس التصريف^(٥).

■ (تعلق الفرائد ١/٤٨) وما ذكره الشيخ ابن هشام وناظر الجيش هو الصواب لاتباع ما بين
عمرى النماء واللام. ويرى ناظر جيش والدماسيني أيضا أن في (أصوله) و (فصوله)
الجناس اللاحق لوقوع الاختلاف بحرفين متباعدين، وهما الهزة والقاء. ونحوه في نتائج
التحصيل ١/٢٢٢.

(١) البيت من الطويل، وقاله: الشريف لرضي، وروى: (نظرت الكتيب الأحمر الفرد مرة)
و(نظرت الكتيب الأمن الفرد نظرة فردت...) و (نظرت لكتيب الأمن اليوم نظرة
ترد إلى...) وهي رواية للدويان. وهو في ديوانه ١/٦٥٤، والبيع لابن المعتز ٣، وأنوار
الربيع ١/١٤٠.

(٢) الأنعام ٢٦.

(٣) ورد هذا الحديث بلفظ الاستشهاد في مسند أحمد ١٣/٢، ١٣٠/٥، وصحح الزوائد
٢٥٩/٥، وكو العمال برقم: ١٠٧٦٢، ١٠٧٦٣، ١٠٧٦٤. وورد بلفظ: (الحيل معقود
في نواصي الخيل) ويصلح شاهدا في صحيح البخاري ٤/٢٥٢، وصحيح الترمذي برقم
١٦٩٤، وابن ماجة برقم: ٢٣٠٥، ٧٧٨٦، وسنن البيهقي ١/١١٢، ٣٢٩، ٥٢/٩،
١٥/١٠.

(٤) هذا مخالف تقرير البلاغيين أن جناس القلب يكون فيما اتحدت اللفظة، واختلف ترتيبها
بتقدم أو تأخير. (الإيضاح ٥٤١) والتلخيص وشروحه ٤/١٢٨-٤٢٩ وهو مشهور،
وليس ما ذكره ابن هشام منه، ولم أجد في كلامهم ما يؤيده.

(٥) وهذا موافق كلام البلاغيين، فقد عرف السبكي جناس التصريف بأنه ما انفردت فيه
إحدى الكلمتين عن الأخرى بحرف واحد، ومثل له بمثل (تفرسون) و (تفرسون).
(عروس الأفراح: ضمن شروح التلخيص ٤/٤٣٣) وراجع: معجم المصطلحات البلاغية
٢٧٤ (وأحال إلى مصادر كثيرة).

وفي هذه التسمية توصيف^(١٣)، لأن كلاً من الفقيرين مؤلف من كلمتين، والفقرة الثانية توافق الأولى^(١٤) في الوزن والترتيب والتقفية^(١٥)، ومثله: **هَلْ لَنَا إِلَهًا** **يُجِيبُ** **لَنَا** **عَلَيْنَا** **حَسَابُهُمْ**^(١٦)، وقول الحريري: **(فهو يَطْطِيعُ الْأَسْبَاحَ بِجَوَاهِرِ لَفْظِهِ، وَيَقْرَعُ الْأَسْمَاعَ بِزُجَاجٍ وَخَطِّهِ)**^(١٧).

(فهو) الفاء للسببية، ولا تُرجع إلى^(١٨) **التسمية، لعدم المناسبة، [و]**^(١٩) **لأن** **التسمية معللة بما تقدم ذكره** **مسلولاً على ذلك** **بالفاء** **مؤكدًا** **باللام**^(٢٠)، كما قدمنا، **فلو جعلت الفاء**^(٢١) **وما بعدها** **علة**^(٢٢) **لثابتة** **لكان** **نظير** **قولك: (أكرم فلاناً** **لتقفيه)**^(٢٣) **لتخوه** **وهذا لا يجوز، إلا بأن تعطف الثاني على الأول، أو لتبدله**^(٢٤) **منه** **ببدل** **إضراب أو غلط أو لسان، ولا عطف [هنا لفظاً]**^(٢٥)، ولا

(١) أشار إلى وجوده فيهما أيضاً ناشر الجیش في شرحه للتسهيل ٣/ب. وهو من أنواع السجع، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

(٢) في (ب): الأول.

(٣) في (ب): في التقفية. وما أثبت هو الأظهر؛ لأنه لا معنى للترتيب في التقفية.

(٤) ٢٥-٢٦ الغاشية.

(٥) في (أ): بحواجر.

(٦) مقامات الحريري ٩، وانظر: مثل السائر ١/٣٩٨. والطرز ٢/٣٧٤، والتلخيص وشرحه ٤٤٧/٤.

(٧) في (أ): ترتيب مع.

(٨) سقطت من (أ).

(٩) يعني اللام في قوله: (فسميته لذلك).

(١٠) من قوله: (فهو...).

(١١) في (أ): وما حردها عنه.

(١٢) خير ظاهرة في (أ).

(١٣) في (أ): وتبدل، وهي غير ظاهرة تماماً في (ب).

(١٤) ساقط من (أ).

يصبح تقدير^(١)؛ إذا لا يدخل عاطف على عاطف^(٢)، ولا سبيل إلى دعوى الإبدال؛ فبان أنه تعليل لمقتضى أي: (لدوتك هذا الكتاب؛ فهو جدير)، ودل^(٣) على ذلك ما قلناه من وصفه بتلك الصفات الحاتة على تعاطيه والداعية إلى النظر فيه^(٤). وتلخص في كلامها إيجازاً^(٥).

جدير وخلق، وحقي، وقم، وحري مترادفة، وهو من مادة (الجدار) و (الجذر)، وهي دالة على الثبوت^(٦)، ويجمع على (جذراء)، كـ (طريف) و (ظرفاء).

(أن) أو (بان) كذا يوجد في بعض النسخ، وفي (أن) و (أن) بعد الحذف
خلاف الرجلين؛ سبويه والخليل^(٧) - رجهما الله تعالى - وسُشرح في موضعه

(١) في (ب): تقدير.

(٢) فإن جملة (فهو جدير...) مصدرة بالفاء، وهي في الأصل حرف عطف؛ فلا يصح أن تُسبق بحرف عطف.

(٣) في (أ): ودخل.

(٤) نحو هذا التقرير في شرح ناظر الجيش للتسهيل ٣/أب.

(٥) غير ظاهرة المعنى، ولعله أراد أن ابن مالك تلخص في كلامه واختصر طلباً للإيجاز. وفي اللسان (لخص): "ويقال: تحضت القوز، أي: اقتصرت فيه، واختصرت منه ما يحتاج إليه.

(٦) في المتايس: "البحيم والبال والراء أصلان، فالأول (الجدار)، وهو الحائط... و(الجذر) أصل الحائط... ومن هذا الباب قورم؛ (هو جدير بكلاماً)، وهو ثما يعني أن يُثبت عليه وينق أمره عليه، ويقولون: الجديرة: الطبيعة. والأصل الثاني: ظهور الشيء نباتاً و غيره، فـ (الجديري) معروف، و(الجذر) سلعة تظهر في الجسد، و(الجدر) النبات، يقال: (أجدر المكان) و(جدر): إذا ظهر نباته". ٤٣١/١. وفي مفردات الراغب ٨٩: "و(الجديري): المنتهي، لانتهاه الأمر إليه انتهاء الشيء إلى الجدار".

(٧) ابن أحمد بن عمرو بن حميم الفراهيدي الأزدي، أبي عبد الرحمن (١٧٠هـ)، قيل: لم يكن قبله ولا بعده مثله، وقيل: أعلم الناس وأذكاهم وأفضل الناس وأتقاهم، وقد كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه، تلمذ على عيسى بن عمر، ومن تلاميذه =

إن شاء الله [تعالى] ^(١).

ويتبعني فيهما ^(٢) القطع بأن ^(٣) الموضع جمع؛ لأن (جديراً) ^(٤) ليس [من جنس ما] ^(٥) ينصب المفعول؛ لأنه دالٌّ على الثبوت، وما ينصب يُزَلَّ مَزَلَّةً المفعول الدالٌّ على الحدث، وإنما جاز في نحو: (حسن) أن ينصب في قولك: (حسن وجهه) على التشبيه — (ضارباً غلامه)، وللتشبيه ^(٦) شروط مفقودة ^(٧) فيما نحن بصدده.

فإن قلت: أليس الجارُ والجرور من قولك: (جديرٌ بكذا) في محل نصب، وأن الحاقض إذا زال صحَّ إيصالُ العاملِ بنفسه، وحينئذٍ يظهر لك الخلل؟ قلت: لا يلزم من إعمال الشيء في الخلل إعماله في اللفظ، ألا ترى أنك تقول: (زيد أفضل من عمرو) فيكون محلُّ الظرف نصباً — (الفعل) ^(٨)، مع أن (الفعل) ^(٩) لا ينصب المفعول بأجاء ^(١٠)؛ ولهذا قالوا في قول الحماسي:

== سيويه، وكفى به تلميذاً. (مراتب التحوين ٥٤-٥٧، أخبار التحوين البصريين ٥٤-٥٦، طبقات التحوين والفريرين ٤٧-٥١).

- (١) سقطت من (أ).
- (٢) في (ب): منها. وما أثبتته أظهر؛ لأنه يريد الحديث عن (أن) و (أن) في كلام ابن مالك الذي يشرحه، وترك الحديث عن خلاف الخليل وسيويه.
- (٣) في (أ): قطع أن.
- (٤) في (أ): حذو.
- (٥) ساقط من (أ).
- (٦) في (أ): وللشبه.
- (٧) في (ب): مفقود.
- (٨) في (أ): الفعل.
- (٩) في (أ) و (ب): الفعل.
- (١٠) وحكي الإجماع أيضاً عليه في شرح الكافية الشافية ١١٤١/٢، وشرح الرضي ق ٢ =

وأضرب هنا بالسيف القوانيس^(١)

إن (القوانيس)^(٢) منصوبة بتقدير (يضرب) ^(٣) مدلولاً عليه ب(أضرب)،

لا ب(أضرب) نفسها.

وقال الشيخ أبو علي - رحمه الله - في قول الله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ
بِحَيْثُ يَخْتَلِ رَسَالَهُ﴾^(٤) ما مفسده: (حيث) مفعول به، لا ظرف؛ لأن المعنى:
أنه سبحانه يعلم المكان^(٥) المستحق لوضع الرسائل فيه؛ لا أنه^(٦)

^(١) ٧٨٧/١، وأوضح المسالك ٢٣٥، ٢.

^(٢) أليت من الطويل، وقائله العباس بن مرداس السلمي الصحابي، وقيله:

فلم أَر مثل الحى حتّى مضى ولا مثلاً لما التفتنا فوارسا

أكثر وأختى للخيبة منهم

و(أكثر): أحسن في الكثرة في المعارك. و(الحقيقة): ما يحق على المرء أن يحمله. و(القوانيس):
جمع (قونس)، وهي أعلى بنية الرأس، وهي ما يُجعل لوقه في الحرب تحزوا، أو هي ما
بين أذن الفرس ورأسه.

ولبيت في ديوانه ٩٣، (انظر: حاشية جامه ومحققه)، والأصمعيات ٢٠٥، وحامسة أبي
محم ١٢٣/١، والحامسة البصرية ٥٤/٢، وحامسة البحري ٤٩. والشوازيات ٢٩٥/١،
المقتصد ٦٠٤/١-٦٠٥. شرح المفصل ٦/١٠٦، والخزانة ٨/١٢٩-١٣٧.

^(٢) في (أ): القوانيس.

^(٣) وبعض المصادر تقدّر: (تضرب). وكل صحيح. وراجع توثيق ذلك في المصادر النحوية
من مصادر تخريج البيت.

^(٤) في (ب): رسالته. وهي أيضًا قراءة ثابتة سبعة. فالأفراد قراءة ابن كثير وعاصم في رواية
حفص عنه، والجمع قراءة الباقين. (التيسر في القراءات السبع ٨٨، العنوان في القراءات
السبع ٩٢). وهي الآية رقم: ١٢٤ من سورة الأنعام.

^(٥) وقع هنا تكرار في (ب) بسبب انتقال النظر.

^(٦) في (ب): لانه.

يعلم^(١) في المكان. قال: وحينئذ فناصب (حيث): (يعلم) مقدراً.^(٢)
فإذا امتنعوا من هذا في (أفعل) التفضيل، مع أنه مأخوذ من لفظ الفعل؛
لكونه دالاً على الثبوت؛ إذ لا معنى مناسب يمكن اعتباره غير ذلك - فما
ذكرته أولى.

وما زال هذا المعنى يجول في نفسي حتى رأيت السهلي^(٣) في الروض
قال: مما يؤيد قول من قال: إن موضع (أن) و(أن) بعد حذف الجار جرّاً -
قوله^(٤) تعالى: ﴿وَأَجْزَلُ الْأَيْمَانِ إِحْدَاؤُهُمَا أَنْزِلَا﴾^(٥)، فالوضع لهما^(٦) لا يكون
إلا جرّاً. قال ذلك ولم يزد عليه^(٧).

فإن قلت: هذا الذي ذكرته بأباه إطلاق العلماء الخلاف. قلت: إنما

(١) في (أ): يعمل.

(٢) رأي الفارسي في البصريات ١/٥٤٧، الأغاني ٢/٩٣٥-٩٣٦، السير الزيات ١/٢٩٤-٢٩٥.

شرح الأبيات المشككة ٢٠٦. وتقرر المسألة في شرح الفصل ١٠٦/١-١٠٧، شرح

التسهيل ٢/٦٨-٦٩، شرح الكافية الشافية ٢/١١٤١، شرح الرضي ٢/٦٢-٦٣.

٦٢٧، أوضح المسالك ٢/٢٣٥، وشرح القطر ٢٣٠، المنى ١/١٣١-١٣٢.

(٣) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن حنبل السهلي المتعصب للماضي (٥٠٨-٥٨١) كان

عالمًا باللغة والعربية والقرآنات، جامعًا بين الرواية والدراسة عالمًا بالتفسير وصناعة الحديث

والأنساب، أخذ عن أبي طاهر وابن الطرلوة، وأخذ عنه الرندي وأبو الحسن الغافقي، له:

تأنيج الفكر والروض الأنف. (البلغة ١٣١-١٣٢، والبغية ٢/٨١).

(٤) في (أ): كقوله.

(٥) ساقط من (أ).

(٦) "الأعراب أشد كفرًا ونفاقًا.... الله على رسوله". التوبة ٩٧.

(٧) كأنها في (ب): منها.

(٨) قال كلامًا نحو ذلك ٣/٢٣١، وابن أنه زاد عليه بحثًا مهمًا في المسألة ٣/٢٣٠-٢٣٤.

إلا أن يكون ابن هشام يعني أنه لم يزد على تلك العلة.

يولدون ما لا مانع فيه من القول بكلا الإعرابين^(١)، وإلا فلا خلاف أنك إذا قلت: (أجدر بأن يقوم^(٢) زيد)، ثم حذفنا الباء^(٣) كان الموضع إما جزاً أو رفعاً، [إن]^(٤) قلنا بأن الجور بعد (أفعل) في التعجب فاعل، وهو قول الجمهور^(٥)، ولا يقول أحد من^(٦) يقول بالقاعلية: إن الموضع^(٧) نصب.

(يُلتقي) ^(٨) يقول له: (بيك). وهذه استعارة مرشحة^(٩)، وذلك أنه نزل

(١) في (ب): بكل من الإعرابين.

(٢) في (ب): يقدم.

(٣) في النسختين: أن. ولعله وهم من النسخ، فإن الذي يُصَوَّر حذفه هو الباء، لا (أن).

(٤) مكافئاً فارغ في (أ).

(٥) انفرد في: الأصول ١/١٠١، الإيضاح للفارسي ١٣٢، واللسع لابن حني ١٩٨، وشرح

الجميل لابن عصفور ٥٨٨/١، التسهيل ١٣٠، وعزاه ابن يعش إلى سيبويه والجماعة

(شرح المفصل ١٤٨/٧) وعزاه الأنباري إلى أكثر النحويين (أمرار العربية ١٢٣،

١٢٥). وعزاه السليوبين للبصريين (شرح الجزولية الكبير ٨٩٢/٢) والرضي لسيبويه (شرح

الكافية في ٢/١٠٩٧، ١٠٩٩). والقول الآخر: أنه في موضع نصب على المفعولية، عزاه

ابن مالك للفراء والزمخشري وابن خروف (التسهيل ١٣٠) وعزاه السليوبين للكوفيين

(شرح الجزولية ٨٩٢/٢). وكذا عدد ابن مالك في شرح لكافة الشافية ١٠٧٨/٢.

(٦) كررت في (أ).

(٧) في (أ): للوضع.

(٨) بعده في المتن: (...بلى دعوته لألباء).

(٩) فيكون من قبيل الاستعارة التصريحية المرشحة. فكلامه الآتي يدل على أنه راعى نفع هذا

الكتاب للطلاب وحذثه أنظارهم إليه، وشتبه ذلك بالدعوة، على سبيل الاستعارة، ورشع

ذلك بذكر التلبية التي لا تستعمل إلا مع دعوة ونداء. و تقرير ذلك أيضاً في شرح ناظر

الجيش ٣/ب. وأجاز أيضاً أن تكون الاستعارة مكتبة، وذلك أنه شبه الكتاب بالإنسان،

وأصمّر التشبيه في النفس، فلم يذكر سوى المشبه خاصة، ودلّ على أن مراده التشبيه

المذكور بإثبات شيء من خصائص المشبه به، وهي الدعوة التي لا تكون إلا للإنسان. =

هذا الكتاب لا شتماله على تلك الصلوات المذكورات^(١) للوقوف عليه^(٢) مودة من يتادي الطلاب: (هلموا إلي)، فشرح^(٣) ذلك بتحويل الناظر فيه مودة الملتزم له إذا ناداه، تناسياً^(٤) لما قلده من التشبيه، وصرفاً للنفس^(٥) عن توهّم توطنه،^(٦) وكل استعارة موشحة فهذا حالها، أعني: تناسي التشبيه.

ونظيره قوله:

ويُصغِدُ حتى يظنَّ لجهنم أنْ بآن له حاجة في السماء^(٧)

ونظير الاستعارة والترشيح الواقفين في كلام المؤلف قوله:

= وهذا أظهر من الأول.

(١) في (ب): المذكورة.

(٢) في (ب): عليها.

(٣) في (ب): وشرح.

(٤) في (أ): تناسياً

(٥) في (أ): وصرف النفس.

(٦) لم يظهر لي مراده هذه الكلمة. وتحمل في الرسم أن تكون: توطئة، أو: توهية. والمشهور

في كتب البلاغة الاستغناء عن هذه الكلمة واقتصارهم على: (تناسي التشبيه وصرف النفس عن توهمه). كما في أسرار البلاغة لعبد القاهر ١٠٩، مفتاح العلوم ١٦٩،

(٧) البيت من للتقارب، وقاله أبو تمام، ووجه الحسن فيه: أنه شبه المدحوح في سموه وعلموه على أقرانه وتتابع ذلك - شبهه بالصعود الحسي، ثم تمادى في ذلك وأوهم أنه صادق في ذلك، حين علله بأن له حاجة في السماء فهو يصعد إليها ليقتنك بصدقه ونعسي التشبيه. وبعض المصادر تروي البيت بالألف المطلقة، على طريقة قصر المدحود، أو على تسكين الهزوة، وهو وهم، أنه عليه العباسي، ويروى أيضاً: (أن له).

والبيت في الديوان ٣٤/٤، أسرار بلاغة ٢٧٩، الكشف ٧٧/١، الإشارات والتبهمات للمرحوماني ٢٢٥، الإيضاح للتزويجي ٤٣٤، أنوار الربيع ٢٥٥/١، معاهد التنصيص ١٥٢/٢.

أَمِنْ رَحْمَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُلْزِقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعٌ^(١)

وفيه دقة، وتقويوه: ^(٢)أَنْ (السميع): (لعل) بمعنى (لفاعل)، أي: السامع إجابتي، فيجعل هذه المرأة داعية^(٣) يناديه^(٤) وشرح ذلك بأن مجيئه بالثلبية^(٥) إجابةً يُسمعها.

وقد دقق هذا المعنى على جماعة من أهل اللغة، منهم الجوهري^(٦)، فادعى أن (تبعاً) في البيت بمعنى: (مسموع)؛ بناءً منه على ما هو الظاهر من أن الداعي مُسمِعٌ لا سامعٌ^(٧).

(١) البيت من البحر الوافر، قاله صبر بن معد يكرب الزبيدي الصحابي الفارس المشهور، و(رحمة) قيل: إنها أخته أو زوجته أو امرأة تغزلها. وفي البيت روايات كثيرة أوردها البغدادى، والمعنى: هل بسبب رحمة يذوقني ويشعني الداعي السميع، والبيت في ديوانه ١٢٨، والأصمعيات ١٧٢، (وفيه تخريج وتوضيح) الكامل ١/٢٦٠-٢٦١، وأملى ابن الشجري ١/٤٥٥، ٢/٣٤٥، الكشف ١/١٨١، شرح الملص ٦/٧٣، شرح التسهيل ٣/٨٢، شرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٤، وشرح الرضي ٢/٧٣٤-٧٣٥، البحر المحيط ١/٣٦٤، والخزانة ٨/١٧٨-١٨٧.

(٢) في (ب): وتقويوه.

(٣) في (أ): متادياً.

(٤) وهذه هي الاستمارة، حيث جمع جبهها في شدة دعوته والإلحاح عليه كالداعي النادى.

(٥) غلبت عليه الأرضة في (ب). مع أنه لم يذكر في البيت ولا فيما بعده التلبية. ولعله عول على أنها منهومة من السياق.

(٦) في الصحاح ٣/١٢٣٣ (جمع). وهو: أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارسي (...).

- ٣٩٣هـ) إمام في اللغة والنحو والصرف، أخذ عن أبي علي الفارسي وأبي سعيد السوافي، صنف الصحاح وهو أشهر كتب، وصنف مقدمة في النحو. (البلغة ٦٦-٦٧، البلغة ١/٤٤٦-٤٤٧).

(٧) وهو رأي الجمهور كما يقول البغدادى في الخزانة ٨/١٧٨، وعزاه أيضاً إلى ابن الأعرابي، والزحاج والبيضاوي، وهو رأي المبرد في الكامل ١/٢٦٠. وراجع مصادر تخريج البيت: =

(وَيَجْتَنِبُ مُنَابَذَتَهُ) [ص ٦] الفعل: (اجْتَنَبَ) و (كُتِبَ) و [(جانب)]^(١)

و (كُتِبَ) بمعنى:

و (نَبَذَ): طَرَحَهُ [وَالْقَاءُ]^(٢)، و (كُتِبَ) مَنَابَذَةً: تَقَادُفُوهُ بَيْنَهُمْ، كُلٌّ مِّنْهُمْ يُلْقِيهِ إِلَى الْآخَرِ رَغْبَةً عَنْهُ.

والتجيب و (النجماء) لك (الكريم) و (الكرماء) وزناً ومعنى.

[و] [أ] [ي] [أ] [ي] [أ] هذه الفقرة الجنبُ المشبهُ بجناس الاشتقاق، ومثله [قوله تعالى]: ﴿قَالَ إِنِّي أَنَا صَالِحٌ﴾^(٣)، ﴿وَأَنفَقْنَا إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْنِ﴾^(٤)، ﴿وَوَجَّعْنِي الْجَنَّةَ﴾^(٥)، وقوله:

لَمَّا دَفَعُ الْجَنَّةِي عَلَى سَاكِنِي لَجَدَ^(٦)

و لم أجد هذا التفسير الذي ذكره ابن هشام في البيت لأحد غيره.

(١) سقطت من (أ).

(٢) سقطت من (أ).

(٣) في (ب): فكل.

(٤) سقطت من (أ).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) سقطت من (أ).

(٨) الشعراء ١٦٨.

(٩) "ما لكم إذا قيل لكم اتقوا في سبيل الله...". التوبة ٣٨.

(١٠) الرحمن ٥٤.

(١١) البيت من الطويل، وقائله أبو تمام، وصدره: وَأَجْعِدُهُمْ مِنْ بَعْدِ إِثْمِهِمْ غَيْرَ كُمْ.... والقرويين في الإيضاح والسعد في التلخيص يجللانه من جناس الاشتقاق. لا من شبهة. والأظهر عندي صريح ابن هشام؛ فإن مادتها مختلفة، فالأول من النحدة، والثاني من السعد وهو الارتفاع. وهو في ديوانه: ١١٠/٢، وأسرار البلاغة ١٤، والصناعتين ٢١٠، وسر الفصاحة ١٨٨، والأغاني ١٦/٤٣٠-٤٣١، الإيضاح للقرويين ٥٤٢، التلخيص بشرحه =

(ويعترف العارفون) هذا من جناس الاشتقاق^(١)؛ لأن (الاعتراف) و (العارف) من مادة واحدة، ومثله [قوله تعالى]^(٢): ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَاسِمِ﴾^(٣)، ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ﴾^(٤)، وقول الشافعي^(٥) - رضي الله عنه - في البيذ: (اجمع أهل الحرمين على تحريمه)^(٦).

(بوشله): ضد السقه^(٧) ولا اعرفه يقال^(٨) إلا بضم الأول وسكون الثاني.

٤٣٠/٤، وأتوار الربيع^(٩) ٢٢٣.

(١) يراه الدمامي والدلائي من جناس شبه الاشتقاق. (تعليق الفرند ١/٥٠-٥١، نتائج التحصيل ١/٢٤١).

(٢) ساقه من (ب).

(٣) الروم ٤٣.

(٤) النمل ٤٤. والظاهر أنه في هذه الآية الأخيرة ليس من جنس الاشتقاق بل من شبهه، كما

هو الظاهر من كلام ابن المعتز (البيدع ٥٥). وكما في خزنة الأدب للحموي ١/٦٤،

حيث نقل عن شخص الدين بن الصانع أنه يراه من جناس الاشتقاق، وخالفه في ذلك، ويرى

أنها من الجنس المطلق؛ لأنه لم يرجع في المعنى إلى أصل واحد، قال: وهو أعظم شواهد

البيديين على الجنس المطلق. ورجع للخلاف: فن الجنس لعلي الحدي ١٢٤، ١٢٤.

(٥) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي (١٥٠-٢٠٤هـ) أحد

الأئمة الأربعة، ولد بغزة، وتوفي بمصر، قال عنه المرو: هو أشعر الناس وأدهم وأعرفهم

بالفقه والقراءات. (البداية والنهاية ١٦٣/٧، وفيات الأعيان ١١٥/٤).

(٦) نقل هذا القول عنه عبد القاهر الجرجاني في أسرار البلاغة ١٠. وانظر: الإيضاح ٤٤٢،

والتلخيص وشروحه ٤٣٠/٤. وهو مشهور عنه في كتب البلاغة، ولم أحده له في كتابه:

الأم والرسالة، ولا في كتب الفقه. وعُزي في بديع ابن المعتز ٥٢، والصناعيون ٣٣٣ لعبد

الله بن إدريس، وهو عدت وري، توفي عام ١٩٣هـ، وهو غير الشافعي الإمام المشهور.

(٧) غير ظاهرة تماماً في (ب). وتختل فيها: (من السقه).

(٨) في (أ): يقل.

[أما^(١) ضده الغي^(٢)، فيقال كذلك، ويُفتح أوله وثانيه،^(٣) وقد قرئ^(٤) بهما في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يَرَوْنَ سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾^(٥)، وقد يُدعى أهما واجعا في المعنى^(٦) إلى أمر واحد.

ومن الموافق لإطلاق الأساس أن (السُّرُودَ) مما جاء على (الفعل).

(١) هكذا أثبتها اجتهادا وملازمة للسعي. وكألفا في (أ): فيسا، وهي غير ظاهرة مما في (ب).

(٢) غير ظاهرة مما في (ب). وقد يكون المراد: (وأما الذي ضده الغي....).

(٣) ظاهر كلامه أنه يفرق بين ما ضده السفه، وما ضده الغي. ويؤيده على ذلك ما نُقل عن أبي عمرو بن العلاء أن الرُّشد الصلاح في النظر، وبفتحهما الدين. (اللمحة لأبي علي ٧٩/٤ وقوله ٨٠، المحرر الوجيز ٢/٤٥٥، الفروق اللغوية لأبي هلال ٢٠٦، (أورد القول الأخير: أهما لغتان) وانظر: اللمحة لابن خالويه ١١٦٤، وإعراب القراءات السبع له ٢٠٥/١-٢٠٦، والكشف عن وجوه القراءات لمكي ١/٤٧٧، البحر المحيط ٤/٣٩٠، والدر المنصور ٣/٣٤٢)، ويؤيده أيضا أنهم أجمعوا على الضم والسكون في (فإن أنستم منهم رشدا) وعلى فتحين في: فأولئك تحرّرا رشدا. وذكر السمين الحلبي أن رأي الجمهور عدم التفريق، وأهما لغتان في المصدر. (الدر المنصور ٣/٣٤٢). وتصديقه في التصاح ٢/٤٧٤ (رشد). رجاء في نتائج التمهيل ١/١٦٤: "وقد زعم (لم يُسمّ الزاعم، وقد يكون قاصدا انجوهري) أن (الرشد) بفتحين أحصى من (الرشد) بضم فسكون؛ لاستعمال الثاني في الأمور الدنيوية والأخروية، بخلاف الأول، ففي الأخروية لا غير". وحقل الدمامي ما كان عى وزن (فعل) و (فعل) و (فعل) بمعنى واحد. (تعليل القرائد ١/٥١)، وميشير ابن هشام إلى ذلك، وهو المشهور ورأي الجمهور، كما سبق. وفسر ناظر الخيش (الرشد) للورد في كلام ابن مالك بأنه ضد الغي. (شرح التسهيل ١/٤).

(٤) "... وإن يروا سبيل الغي يتخوه سبيلا" الأعراف ١٤٦. فقرة الأنموذج: حمزة والكسائي بفتحين، وقراءة الباقر بضم الزاء وسكون الشين. (السبعة ٢٩٣، التيسير ٩٣، العنوان ٩٧).

(٥) في (ب): في المعنى واجعا.

و(الفعل)^(١)، كالسخط والبخل والحزن^(٢) والعدم والعرب والعجم والفلك والرهب.^(٣)

والباء متعلقة بالفعل، لا بالفاعل؛^(٤) لأنه المعنى، ولأنه الأصل في العمل. (المغزى)^(٥) الطالب،^(٦) من (أغريته بكذا)، و^(٧): (أصقته به)، أي: حشنته عليه حتى يقتضي [له]^(٨) أن يلازمه، ولا ينفك عنه.

(وتأثلف)^(٩) أي: عليه مفعلة^(١٠)

(علي تقديري) [أي: ^(١١)على غيره^(١٢) من]^(١٣) ما لم يكلف به.

(١) كما في الكتاب ٣٤/٤. وسواء ابن خنبة غاميا وعشرين كلمة على هذا النحو (أدب الكاتب ٣٥٢)، ونحوها وأزيد منها في المخصص ٧٩/١٥. ونقل فيه عن الفارسي أنه يراه مطردا، وانظر إصلاح المنطق ٩٨-٩٩، ولهديه ٢٣٢-٢٣٦.

(٢) كألفا في (ب): الغدر

(٣) كألفا في (ب): والوصب.

(٤) يعني الباء وحجورها في قوله: (برشد): فهما متعلقان بالفعل (يمتدح) لا بفاعله (العارفون)؛ لما سيشرح ذلك.

(٥) سبقت في (أ) بكلمة: (من)، وأضفنا زيادة غير صحيحة، وليست موجودة في (ب). ونحذف المعنى: (... يرشد المغزى بحصيا).

(٦) في (ب): الطلب.

(٧) غير ظاهرة في (ب).

(٨) سقطت من (أ).

(٩) تمام المتن: (وتأثلف الفلوب)

(١٠) في (ب): يتفق.

(١١) سقطت من (ب).

(١٢) في (أ): غير.

(١٣) سقطت من: (أ).

(وتفضيله) أي: عليه. وحذفت مفعوله كما فعل في قوله: (على تقديمه)^(١)، وقد يكون المراد: على جملة مقدمًا مفضلًا، أي: ذا تقدم وفضل؛ فلا يكون لها مفعول^(٢). (فليتق) أمر في ضمنه رعد.

(متأمله): من ذلك النظر فيه، يُشير إلى قوله لما تقدم: (بوشد المقرى بتحصيله). (أمله)^(٣): مأموله. (وليتق): (٤) أمر مجزئ.

(بالقبول) (القبول) أخذ المصادر الخمسة الآتية على (الفعل) بفتح الأول، وأخواته: الوقود والولوع^(٥) والطهور والوضوء^(٦).

(ما يرد): ما يأتي.

(من قبله): من جهته؛ لأن لا تطاع بالكتاب والشيوخ والصاحب موقوف على كمال حسن الاعتقاد. وذكر النووي أن بعضهم كان إذا ذهب إلى معلمه تصديق بصدقه، وسأل الله أن يحفي عنه غيبه خشيته أن تظهر له؛ فلا يتطع به.^(٧)

(١) تأويله في الموضعين أن الماء فيها راحة إلى الطالب المغري، فهو المتقدم والفضل، والمفعول هو هذا الكتاب، فهو التقدم والفضل.

(٢) في هداية السيل ٣٤: "والضمير في (تقدمه) و (تفضيله) يحتمل أن يعود إلى (المغري)، وهو الأرجح، ويحصل أن يعود إلى (الكتاب).

(٣) من قول ابن مالك: (ليتق متأمله ببلوغ أمله).

(٤) في (ب): وليتق.

(٥) في (ل): الولوع.

(٦) تراجع في الكتاب ٤/٤٢، قال السوافي: هذه خمسة مصادر على (فعل) لا نعلم أكثر منها. (شرح الكتاب ٨/٥، أب. وانظر: إصلاح المنطق ٣٦٦-٣٦٧، وتكميله ٦٩٤. وفيهما زيادة: (الوزج)، والمخصص ١٤/١٥٥. والمزهر ٢/٧٣.

(٧) المجموع شرح المذهب ١/٣٦. وفيه: "...وقال: اللهم استر عيب علمي عني، ولا تذهب بركة علمه مني".

وفيه تلويع باهتمامه^(١) على ما [لا]^(٢) يُعثر عليه في تأليف غيره؛ وهذا عيّن على الواقع عليه إنكار شيء مما فيه، ويقوي هذا التلويع قوله: (وإذا كانت العلوم منحا إلهية [ومواهب]^(٣)) إلى آخره^(٤).

(وَلْيَكُنْ لِّتَحْسُنَ الظَّنَّ الْفَأْ، وَلِدَوَاعِيِ الْاِسْتِعَادِ عَمَالْفَا) هذا تذييل، وهو لبقاؤه جملة عقب^(٥) أخرى مشتملة على تأكيد منطوقها أو مفهومها^(٦)، فالأول كقولته تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٧)، ومثله: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٨)، ويشتر من تلك الملة أن من شأن المخلوق أن كل شيء ذا فائدة الموت^(٩)، وهذا فيه قليلا^(١٠)، ومن الثاني قولُ السابعة^(١١):

(١) في (ب): باهتمامه.

(٢) سقطت من (أ)، ويلزم [بها] قوله بعد: (وإنما استأجر المؤلف، لذلك لما اشتمل عليه الكلام السابق من التلويع باهتمامه على أمور لا يُعثر عليها في غيره،...)

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (ب): الواختره.

(٥) في (ب): عقيب.

(٦) فحين تأتي جملة التذييل وفيها بعض ألفاظ ما قبلها فهي حيث موكدة لمنطوقها، وإن لم تشتمل على شيء من ألفاظها فهي الموكدة لمفهومها، ومستوضحه الأمثلة.

(٧) مباح ١٧.

(٨) لم أحده في النسختين؛ والوجه الإتيان به؛ لأن فيه شاهدا، كما سترى. والآيتان هما: ٣٣-٣٤ من سورة الأنبياء.

(٩) يريد الآية الأخيرة: أما التذييل الأول فقوله: (أفمن من فهم المخلوقين) لأنه يؤكد نفي الدوام لأحد من البشر، وفيه بعض ألفاظ ما أكد، وهو ذكر مادة (المخلوق). وأما التذييل الثاني فهو قوله تعالى: (كل نفس ذائقة الموت)، فهو تأكيد. ثاب لنفي المخلوق، وليس فيه شيء من ألفاظ الموكدة، فهو من لوع الثاني الذي سيمثل له بعد.

(١٠) التذييل، زياد من معارفة المظان؛ المضري (٨) قبل المصنوع) شاعر جاهلي، من الطبقة

ولست بمستيقن أنها لا تُمه على شعث أي الرجل المهلأب^(١) ولائدة التذليل بإقناظ الهي وتأكيذ الأمر عند الذكّر. ويحصل قوله: (ولدواعي الاستبعاد) وجهين: أحدهما: أن يكون استعارة؛ وذلك على إطلاق (الدواعي) على الأمور المقترضية لاستبعاد شيء منه خالفها^(٢). والثاني: أن يكون على وجه الحقيقة، وذلك أن يكون الداعي للاستبعاد المقدّر بعض الناس.

فإن قيل: إن (داعياً) فيما لا يعقل يُجمع على (دواعي)^(٣)، بخلافه فيمن يعقل، فإنه غلب الأول: ^(٤) إن قلر صفة، فهو صفة لما لا يعقل، فيكون ك(نجم طالع) و (نجم طالع)، وإن قلر إنما فيكون كـ (كاهل) و (كواهل)^(٥).

= الأولى، ومن أصحاب العلاقات، كان الشعراء يعرضون شعرهم عليه في عكاظ. (طبقات فحول الشعراء ٤٣/١، الشعر والشعراء ١٥٧/١-١٧٣).

(١) البيت من الطويل، وقوله (لمه): أي: تضمه إليك وتواخيه. و (على شعث) أي: على هنات وغيوب. والشاهد فيه: أن صدره دلّ على فهمه على نفى الكامل من الرحال، فحقق ذلك وقّره بعجزه. والبيت في ديوانه صفة ابن السكيت ٧٨، والإيضاح للغزوي ٣٠٩، وهو مشهور ذائع في المصادر.

(٢) أي: استبعاد شيء من هذا الكتاب مخالف هذه الدواعي، وهي الصوارف والأمر التي شتهها تشدة إلتاحتها على الطالب بترك الاستبعاد - شتهها بإنسان يدعى إلى ذلك، ولمسّر الدماميني والدلائي الاستبعاد بأنه اعتقاد بعد أن يصدر الفضل والعلم عن صدره.

(٣) كذا في النسخة، ولمه أراد حكاية لفظ الجمع.

(٤) هنا في (ب)، كلمة كأنها مطبوعة تصحيحاً.

(٥) راجع يجمع (فاعل) من غير العاقل على (فواعل) اسماً كان أرصفة في: الكتاب ٣/٤١٤، ٣٣٣. المقترض ٢/٢١٦ - ٢١٧، الأصول ٢/٤٥٠، المجلس لأرجاجي ٣٧٦-٣٧٧.

الكلمة ٤٤٣-٤٤٤.

قلت^(١): اجعله جمعاً لـ (واعية)، والهاء للمبالغة، كما تقول: (فلان داعيةُ السنة)، ويكون المعنى أبلغ؛ لأنه إذا لم يُطعْ،^(٢) [....]^(٣) على استبعاد ذلك لعدم طواعيته لمن هو دونه أجد.

(فَقَلَّمَا) (قَلَّ) كلمة موضوعة في الأصل لمعنى^(٤) القلة، ثم أدخلت عليها (ما)، فأبطلت احتياجها إلى الفاعل، وهما للدخول على الجمل الفعلية خاصة، وأشربت^(٥) معنى التقي، كما أنشئت (إن) عند دخول (ما) عليها معنى الحصر، قال:

قَلَّمَا يَبْرُحُ الْمُطِيعُ هَوَاهُ كَلَّمَا ذَا صَبَابَةٍ وَشَجُونٍ^(٦)

ونكتب متصلة، كما توصل (ما) الكافة بـ (إن) وأخواتها^(٧)، قاله أبو الفتح^(٨)، وكذلك قال في (طلا)، وقال: لو كانت الرأى توصل بـ (ما) بعدها

(١) لعله يريد أن يجيب عن إشكال استعمال ابن مالك كلمة (دواعي) التي ظهر في الإيراد السابق أنها تصدق على الاحتمال الأول فحسب من الاحتمالين اللذين أوردهما، ولا تصدق على الثاني؛ لأنه لما يعقل.

(٢) ويحتمل على بُعد في النسخين أنه (يطلع).

(٣) كلتان لم أستطع قراءتهما في النسخين، والمعنى ظاهر جداً.

(٤) في (ب): بمعنى.

(٥) في (ب): فأشرب

(٦) البيت من البحر الحنيف، لم أعرف قائله. وهو في ديوان الصبابة لابن أبي حمزة ١٨ برواية: (كلما ذا صبابه وجنون)

(٧) انظر: شرح الشافية للرضي ٣/٣٠٥، شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٤٨٥، وللتوحوي ١٦٢ (ينقل عن الشريف الجرجاني)، الجمع ٦/٣٢٠، وشرح الشافية للحاربردي ٢/٢٧١-٢٧٢.

(٨) يعني عثمان بن حني؛ فهو أشهر من اكتبى هذه الكنية، وقد أشار إليه من قبل مرتين بهذه الكنية. ولم أجد هذا القرون في كتبه، ونقل ابن الدهان عن (عثمان) أنه لا يرى كتابتها إلا مرسولة. (الحساء ٢٢) ولعله يعني ابن حني. خلافاً لتفسير المحقق.

لوصلتها بـ(ما) [في] ^(١): (كثوما).

وعن ابن درستويه ^(٢): أن (ما) لا تُوصل في الخط بغير (نعم) و (بئس) ^(٣).
 (حَلِي مُتَحَلٍ) ^(٤) (حَلِي) بضم الحاء وكسر اللام المشددة، أي: (وَصِفَ
 مُتَّصِفٌ)، يقال: حَلَيْت الرجل: ذَكَرْتَ حَلِيَّتَهُ، ولم أسمعهم يقرؤونه إلا: (حَلِي)
 بالفتح الأول ^(٥) وكسرة الثاني ^(٦)، ولا يظهر له وجه؛ لأنه يقال: (حَلِي عَلَانٌ بَعِينِي)
 إذا أعجبك، و (ما حَلِي) ^(٧) من هذا الأمر بظائل، أي: لم يظهر منه بظائل. ولم
 أقف على غير هذين المعنيين، ولا فساغ لواحد منهما ههنا. ^(٨)

(١) سقطت من (ب).

(٢) أبي محمد، عبد الله بن جعفر بن المرزبان النسوي (٢٥٨هـ - ٣٤٧هـ) تلميذ المبرد، قرأ عليه الكتاب، وكان شديد التعصب للبصريين، له شرح كتاب الجرمي والأرصاد وكتاب في الطبقات النحويين واللغويين ١١٦، البلغة ١٢١، البقية ٣٦/٢.

(٣) ومنع أن توصل بـ(طال) و (قل) و (كش). (كتاب الكتاب له: ٧). والذي في المسح ٣٢٠/٦: أن ابن درستويه والزيحاني استتبيا (قلما) فحسب، فقالا: إنما تفصل. وظاهر كلام السيوطي أنهما فيما عداها يريان الوصل. (المسح ٣٢٠/٦) وأجاز ابن قتيبة في (نعم) و (بئس) الراحين، ولستحب الوصل. (أدب الكاتب ١٧٢). ونحوه في كتاب المعاء لابن الدعان ٢٢.

(٤) تمام المن: (قلما حلي متحل بالاستبعاد إلا بأشبهه والإبعاد). قال الدماميني: والباء من قوله: (بالاستبعاد) متعلق بـ(متحل)، ومن قوله: (بالخية) متعلق بـ(حلي)، والاستثناء مفرغ. (تعليق الفرائد ٥٣/١).

(٥) في (أ): للام.

(٦) وهكذا ضبط بالخروف في تعليق الفرائد ٥٢/١، وهداية السيل ٣٦، ونتائج التحصيل ١٢٦/١.

(٧) هكذا ضبطت في (أ).

(٨) وافقه على هذا الاستشكال ناظر الجيش، وخالفه في حله، فيعد أن ذكر معني: (حلي) عن الجوهري قال: "ولا يظهر واحد من المعنيين هنا، فإن كان (حلي) يستعمل بمعنى (تحلي) =

ثم لما يدل على ما قلت قوله: ^(١) (فَحَلَّ)، ولم يقل: حال.

(وإذا كانت العلوم.. إلى آخره) هذا يُسمى عند البدويين المذهب الكلامي، وهو إرداف الكلام بما يصحبه ^(٢)، أو بما يؤنس به، ونحوه: ﴿لَمَّا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَدَّكَ كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا الذَّهَبُ كُلُّ إِلَهٍ تَخَلَّقَ﴾ ص ٧ [وَقَلَّابًا يَمْضِيهِمْ عَلَى بَعْضٍ] ^(٣).

رأى احتياج المؤلف لذلك لما اشتمل عليه الكلام السابق من التلويح باشتماله على أمور لا يُعبر عليها في غيره، وهي دعوى عريضة مفتقرة ^(٤) إلى ما يؤنس بها.

(العلوم) [أ] ^(٥) كثير من الناس يستشكل جمع (العلم) في هذا الموضع، ويُحجب ^(٦) بأن المصادر يُجمع إذا اختلفت معانيه، وهو خطأ؛ لأن

== بكلام، أي: اتصف به فلا إشكال، والألف قد يكون أصل التصنيف: (فقلما تحلى...) ثم عرض التغير للكلمة في الكتابة. (شرح التسهيل ٤/٤)، يظهر لي أن لخصطها: (حلي) وحجها؛ فيكون معناها أنه اتصف بهذا الشيء، وأنه كالذي نبتة وصار شعارا عليه. ويصح في اللغة أن يُعبر عن اللباس ب (حلي) و (تحلي) كليهما، ففي الصحاح ٦/٣١٨ و اللسان (حلام): (حَلَيْتَ الزَّارَةَ حَلْيًا): لبتته، و (حَلَيْتَ): صارت ذات حلي، و (تحلنت): ليست حليًا أو اتخذت، و (تحلّى بالحلي): أي: تزين. (بتصرف واستعصار). وأشار اللدناميني والدلائي إلى هذا المعنى، وأوردوا وحجها آخر: أن تكون (حلي) بمعنى: ظفر، من قوطبه: (ثم يحل فلان من فلان بظلال) أي: ثم يستفد منه كثير فائدة.

(١) غير ظاهرة عمدا في (ب).

(٢) كذا في (ب)، وهي محتملة، ولم تظهر بوضوح في (أ) بسبب الأرضة، ونعل الأظهر: (بصححه)؛ حتى يتأرب تعريف البلاغيين أنه: أن يورد المتكلم جملة لا يدعيه على طريق أهل الكلام. (الإيضاح ٥١٦)، التلخيص وشروحه ٤/٣٦٨-٣٧٢.

(٣) المؤمنون ٩١.

(٤) في (ب): مفرقة.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) هي هكذا في النسخة. والمراد: أن بعض العلماء يذكر في إيراد هذه المسألة هذا ==

(العلم) ^(١٦) المجتمع جمعه إنما هو الذي يُراد به الإدراك، وذلك حقيقة واحدة لا تكثر لها، وليس هذا بمراد هنا، وإنما المراد بالمعلوم ^(١٧)، وهو مشتمل على حقائق متعددة مختلفة، فمجتمعه كجمع (المعلوم) ^(١٨).

(منحاً) جمع (منحة)، وهي العطية التي لا يجب على المعطى أدائها.

(إلهية) منسوبة إلى الله - سبحانه.

(ومواهب) جمع (موهبة).

(اختصاصية) منسوبة إلى (الاختصاص)، أي: يخص بها - سبحانه - من

يشاء من عباده.

[أن] ^(١٩) يُدخّر ^(٢٠) أي: يُحفظ.

(لبعض المتأخرين) يعني نفسه، وهو التفات عما يقتضيه المقام.

(ما عسى) ^(٢١) ما امتنع، ومنه: [ذلك] ^(٢٢) رجع بميد ^(٢٣)، أي: مجتمع.

وإنما لم أحمله على ظاهره؛ لأننا يتناقض مع قوله: (أن يُدخّر على كثير) ^(٢٤).

الإشكال، ثم يجيب عنه بالجواب الآتي الذي لم يعجب ابن هشام، وجاء بخبر منه.

(١) في (أ): السمل.

(٢) كأنها في (أ): العلوم.

(٣) قال ناظر الجيش: المراد اسم ذات العلوم، لا المصدر؛ ولذلك جمعه. (شرح التسهيل ٤/١٤).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) تمام المتن: (فغير مستبعد أن يدخر...)

(٦) تمام المتن: (... ما عسى على كثير من المتأخرين)

(٧) سقطت من (أ).

(٨) : أننا متنا وكنا ترابا... " ق ٣. وأراد بالآية أن ظاهر معنى (المس) و(البعث) ما يمكن

حصوله ولكنه عسير وبعيد، وأورد أنه قد يراد بها شيء غير ذلك، وهو عدم الإمكان

أصلاً. ولم أجد هذا المعنى الذي ذكره في (عسى) أنه بمعنى: (امتنع). ولعله عبر عنه بما قبله

وما يؤول إليه؛ فإن العسر قد يمنع إلا بتحقيق.

(٩) فـ(يُدخّر) بمعنى: يحفظ ويُقصر على صاحبه، وهذا يناسب معنى أن بعض العلوم قد =

[و] إنما قال [ذلك] ^(١٦) تأذبا ^(١٧) مع أعلام المتقدمين - رحمهم الله أجمعين ^(١٨).

(أعاذنا الله [من حسد] ^(١٩): أجازنا ^(٢٠)).

(يسد... إلى آخره) ^(٢١) في (يسد) و (يسد) الجناس المضارع ^(٢٢)، لا اشتراك

السين والصاد في الصفيو والهمس والرخاوة.

(توالى) ^(٢٣) تتابع.

(الآلاء) الثغماء، واحدتها: (ألئ) كـ(عنب) و (أغشاب)، أو (ألئ)،

كـ(جمل) و (أجمال) ^(٢٤)، و (ألئ) كـ(جمل) و (أجمال)، وفي هذا القياس

من قوله تعالى: ﴿لَنْ شُكِّرْتُمْ لَا زُيِّنْ لَكُمْ﴾ ^(٢٥).

امتنت مما عن بعض المتقدمين، ويؤيد هذا ما ذكره من قبل أن العلوم مواهب اختصاصية، ولو أراد بـ(عس) معنى (عبد ولم يمتنع) لكان ذلك يناقض قوله: (يُدَّخِر).

(١) سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (أ).

(٣) في (أ): عماديا.

(٤) لعله أراد أنه غير بـ(عسر)، ولم يمت بـ(امتنع)، مع أنه يريد معناها. ولعل فيه أيضا اعتذارا لهم بتقدم زوالهم وعدم رفقهم على بعض ما آتاه من حاء بعدهم، وفيه أيضا أنه تاذب مع المتقدمين فلم يجعل سبب ما امتنع عنهم ضعف علمهم أو نقصوتهم، بل هي منح ألبة قسمها الله بين عباده، فأعطى المتقدمين وأعطى المتأخرين.

(٥) في (أ): حاسد. وأثبت المرفق لئلا التسهيل. وما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(٦) في (أ): افادنا.

(٧) محام المن: ... يسد باب الإنصاف، ويصد عن جميل الأوصاف).

(٨) ذلك أيضا في شرح ناظر الجيش للتسهيل ٥/١٨. وقد سلف حديث عن الجناس المضارع.

(٩) محام المن قوله: (وأفئنا شكرا يقتضي توالي الآلاء...).

(١٠) ساقط من (أ).

(١١) إبراهيم ٧.

(ويقتضي) يحكم، ومنه: ﴿وَأَقْبَضَ يَدَيْهِ إِلَىٰ الْحَقِّ﴾^(١)، وليه مع (يقتضي) الجناس الناقص^(٢)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَقْبَضَ السَّاقَ بِالسَّاقِ إِلَىٰ رِجْلِكَ يَوَسِّدُ الْمَسَاقَ﴾^(٣)، وقول الشاعر:

يَمْدُون مِن أَيْدٍ عَوَاصِي عَوَاصِمِ تَصُولُ بِأَسْيَافِ قَوَاصِي قَوَاصِبِ^(٤)
(اللاواء)^(٥) المشدة. وفي هذا تلويح بشكايته من أمر حاصل.

(وهنا) (ها):^(٦) تنبيه أدخلوه على ضمير الحاضر إدخالهم على اسم الإشارة بجامع ما بينهما من حضور المسفى^(٧)، وقوله تعالى: ﴿هَاجَتُمْ أَوْلَادُكُمْ﴾^(٨)، مجتمعة لذلك^(٩) ولكونه داخلاً على الإشارة ولكونه^(١٠) قُدم^(١١) ويؤيد^(١٢).

(١) غافر ٢٠.

(٢) وهو أن يختلف اللفظان في عدة الحروف فقط. (الإيضاح للقرطبي ٥٣٨، شروح التلخيص ٤/٤٢١-٤٢٤).

(٣) القيامة ٢٩-٣٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي تمام، في ديوانه ١/٢٠٦، وأسرار البلاغة ١٨، والصناعيين ٣٤٣، وسر الفصاحة ١٨٨، والإيضاح ٥٣٨، ٥٤٢، ومعاهد التنصيص ٣/٢٢٥.

(٥) زيد قبلها في (أ): غم. وجامع المتن قوله: (ويقتضي) بانقضاء اللاواء.

(٦) في (أ): هاء.

(٧) انظر: الكتاب ٣/٣٥٤، ينقل عن الخليل. والفصل ٣٠٩، وشرحه لابن يعيش ٨/١١٦.

(٨) ثبوتهم ولا يحسونكم. آل عمران ١١٩.

(٩) وهو رأي سيوريه (الكتاب ٢/٣٥٤)، ونقله عنه ابن يعيش في شرح المفصل ٨/١١٦، وابن مالك في شرح التسهيل ١/٢٤٥.

(١٠) كذا في النسختين، ولها وجه، لحملها (ولكنه)، والضمير يرجع حرف التنبيه (ها)، والأصل: (أنتم هؤلاء).

(١١) ضبطت في (أ) بضم الدال، ولأنها شدة لم تظهر بوضوح. وهذا هو رأي الخليل (الكتاب ٢/٣٥٤، شرح المفصل ٨/١١٦، شرح الرضوي ٢/١٣٥٩).

(١٢) في (أ): ويريد.

الأول أنه الظاهر وقوله^(١) تعالي ﴿مَّا أَتَمَّ هَؤُلَاءِ﴾^(٢) ودعوى التأكيد خلاف الأصل^(٣).

(سابع)^(٤) هُـبَادِرٌ، من قوله تعالي: ﴿فَاسْمَعُوا إِلَى دِكْرِ اللَّهِ﴾^(٥)، أو (سِرْع)^(٦) الفتى من قوله -عليه [الصلاة]^(٧) والسلام-: (إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَلَا تَأْتُوهَا)^(٨) وَأَنْتُمْ كَسْعُونَ^(٩)، ففيه استعارة بعبية^(١٠)، وكأنه طمَّئنه معق (أخذ)؛

(١) كالما في (ب): في قوله

(٢) "... حاجتكم فيما لكم به علم." آل عمران ٦٦. وانظر: النساء ١٠٩، محمد ٤٧.

(٣) فلا يقال في هذه الآية الأخيرة إن (ها) دخل على اسم الإشارة، ولكنه قدّم؛ وسبب ذلك أن (ها) لا تزال موحدة قبل اسم الإشارة، ولم تقدّم، فإن قيل: إنما قدّمت، ثم هي بالثانية تركباً فما فهذا بعيد؛ لأن التوكيد خلاف الأصل. وقد اعترض الرضي بنحو هذا عن الحليل، فقال إن إعادة (ها) لبعد بينهما. (شرح الرضي في ٢، ١٣٦). وتسمية (ها) الثانية مؤكدة هو نصّ كلام ابن مالك في التسهيل ٤٠، والأخفوي ١/١٤٦. وأشار إليه ابن هشام في المغني ٢/٣٤٩..

(٤) الذي في النص المحقق من التسهيل وبعض الشروح: (ضارع). وما أثبتته ابن هشام مذكور في بعض الشروح أيضاً، وأشار محقق التسهيل إلى وجوده في بعض النسخ، (٥) "بأيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة..."، الجمعة ٩.

(٦) كذا في النسختين، وهو صحيح؛ فهو مصدر آخر مثل (السرعة)، ويضبط بفتح السين وكسرها مع سكنون الزاء وفنهما. (الصحاح ١٢٩٨/٣، الثسان: (سرع)، القاموس (سرع).)

(٧) سقطت من (ب).

(٨) في (أ): تأتوها.

(٩) ورد بلفظ الاستشهاد في مسند أحمد ٢/٢٣٨، وسنن النسائي ٢/١١٤، ١/١١٥، ٢٩٤/١، وسنن البيهقي ٢/٢٢١، ٢٩٧، وكثر المعال برقم ٢٠٧٩.

(١٠) ذلك أن الاستعارة واقعة في لفظ (سابع)؛ وهو وصف: اسم فاعل، وليس اسم جنس، وشان التبعية إنما تقع في الألفاظ والأوصاف المشتقة منها وفي الحروف، وإنما الاستعارة =

فلهذا^(١) عذاه تعديته^(٢).

(اتعديت) ^(٣) إن قُدِّرَ مبنياً للمفعول ففيه إشارة إلى أنه مسؤول في

ذلك^(٤)، أو للفاعل فهو^(٥) المتدب لنفسه^(٦)، أي: أنه دعاها إلى ذلك، ويكون
ليه حذف المفعول.

(ختم): [ختم]^(٧). [الله لب]^(٨) ولقارنيه^(٩) هو بالهمز^(١٠) والياء

جمع (ساري)، [لا]^(١١) بالهمزة فقط، على أنه مقرد، لقوله^(١٢) بعد^(١٣):

- الأصلية فإنما تقع في أسماء الأجناس. (بيان ذلك وتفصيله وتعليقه في الإيضاح ٤٢٩،

والتلخيص وشروحه ٤/٨٠-١٠٨/١٢٦).

(١) في (ب): فيها.

(٢) في (أ): تعدية، والمراد أنه عذاه ب(ن)، كما تقول: (أخذ في كذا)، أي: بدأ به.

(٣) تمام المعنى: (وها أنا سارع فيما اتعديت إليه، مستعينا بالله عليه).

(٤) في هداية السبيل ٣٨: (نذهب إلى كذا) و (اتدبه) أي: دعاه. أعلم رحمه الله أنه طُلب منه ذلك،
ودُعي إليه. اهـ. ولم يذكر ناظر الجين فيها إلا بناهها للمفعول. (شرح التسهيل ١/٥).

(٥) في (أ): فهذا.

(٦) حاء في تعليق الفرائد ١/٥٨-٥٩: "... بالبناء لتفاعل، أي: اجتبت إليه، كأن حاطره
دعاه إلى تصنيف هذا الكتاب، أحاطب إلى ذلك، ومنه: (اتدب الله لمن خرج في
سبيله...) أي: أحاطب إلى غفرته". وانظر نحوه في هداية السبيل ٣٨.

(٧) سقطت من (أ).

(٨) ساقط من (ب).

(٩) في (ب): ولقارنه.

(١٠) في (ب): بالهمزة.

(١١) سقطت من (أ).

(١٢) هذا تعليق إثباته في المعنى لفظ (قارنيه) بصيغة الجمع، وتركه لفظ (قارنه) بلفظ الأفراد.

وفد أثبت محقق التسهيل ورود اللفظين كليهما في النسخ.

(١٣) هكذا ضيكت في (ب). وهي في (أ): بعده.

[الها] ^(١) ولهم. لا يقال: أراد الجنس؛ لأنّ معل: (فوس) و (غلام) لا يعمّ بالإضافة؛ ولهذا لا يقال: (عبدني ^(٢) أحرار)، وإذا قال: (عبدني حرٌّ) لم يعقّ جميع أعبدّه، خلافاً لبعضهم ^(٣).

(بالحسن) أي: بالخاصة التي حشنتها أكثر، أو بالخاصة الحسنة، مثل قوله تعالى: ﴿رَبِّكُمْ أَكْبَرُ تَبَا فِي تَوْسِكُمْ﴾ ^(٤).

(وحتم) ^(٥) أو جَبَّ. ولله جناسٌ تصحيف ^(٦). وفازع القاضي عياض ^(٧) -

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (أ): عبيدي.

(٣) المسألة بين الفقهاء خلافية، والمنهور عند الخبلة أنّ جميع العبد يعقون؛ لأنهم يرون المضاف عامّاً، وخالفهم غيرهم راسع: المدح لابن مفلح ٣٠٠/٦ - ٣٠١/٦، كشف القناع للبهوتي ٢٤٦/٥، وقواعد ابن رجب ٣٤٨، الإصناف للمرداوي ٤٢٦/٧، ٤٢٧/٨، الكوكب الدرري للأسيدي ٢٢٣.

(٤) الإسماء ٢٥. والمراد أنّ للمعنى: أن الله هو العالم به، فليس (أفعل) التفضيل على بابه، دالّاً على الاشتراك وتقدم أحد المشتركين؛ فإنّ الله لا يشاركه أحد في علمه بما في النفوس. وهذا مويد للتأويل الثاني الذي ذكره في (الحسن).

(٥) محام الن: (وحتم لي ولهم الحظ الأوفى في المقرّ الأسنى عنه وكرمه). والذي في متن التسهيل المحقق: (وحتم) بالخاء الفجعة، وأحسبه تصحيفاً أو تطبيعاً؛ للدلالة السياق على إرادة (وحتم) بالخاء المهملة، وكلام الشراح - ومنهم ابن هيثم - يدل على ذلك أيضاً.

(٦) في (ب): التصحيف. يزيد في مقابلة (حتم). وقد أشار إل ذلك أيضاً ناظر الجيش في شرحه ٥/٥، وراجع في شرح التلخيص للسيكي (عروس الأفراح: ضمن شروح التلخيص ٤٣٣/٤) ومعه المصطلحات اللغوية ٢٧٣-٢٧٤.

(٧) ابن مرسى بن عياض بن عمرو بن البصري، أبو الفضل (٤٧٦-٥٤٤هـ) من شيوخه أبو القاسم المعافري وأبو الخجاج الكلبي، اشتهر بتوليّه القضاء في الأندلس والمغرب، من كتبه: مشارق الأنوار والنفا تعريف حقوق المصطفى. (وفيات الأعيان ٣٩٢/١، الأعلام ٩٩/٥).

رحمه الله - في كونه من أنواع المديح، ذكره في كتابه^(١): (بغية الرائد)^(٢)، وردَّ على الصاعلي^(٣) في ذلك.

[الخط] (٤) النصيب، «لذلك مثل حظ الامين»^(٥).

(المق) اسم مكان الاستقرار^(٦). وزعم بعضهم أنه لا يقال: (اللهم اجعلنا في مستقر رحمتك)^(٧)، ذكره النووي في الأذكار^(٨)، وردّه.

(١) في (ب): كتاب.

(٢) لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد ص ١٩٤-١٩٥.

(٣) نوع الجنس الذي أثبتته هو: (الذي يشبه التصحيف).

ورأيه هذا في كتابه: أجناس النحس ١٢/ب (بالترقيم لأصلي المخطوط، ضمن المصروع). ونُشر باسم: التشابه، بتحقيق: د. إبراهيم السامرائي، في العدد العاشر من مجلة كلية الآداب بغداد، ١٩٦٧م، من ص ٦-٣٣، وكلامه عن هذا النوع في ص ١١.

وهو أبو منصور، عهد الملك بن محمد بن إسماعيل، (٣٥٠-٤٢٩هـ) صاحب الكتب المشهورة في الأدب، منها قيمة الدهر وله في اللغة: عمار القلوب. (وفيات الأعيان ١/٢٩٩، شذرات الذهب ٣/٤٦٦-٤٦٣/٤-١٦٤)

(٤) سقطت من (ب).

(٥) "وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء..." النساء ١٧٦.

(٦) في (أ): الاقرار.

(٧) يرى ابن تيمية كراهة ذلك؛ لأنه يكره الدعاء بالبقاء لكل أحد في الجنة؛ لأنه شيء قد فرغ منه، قال: ونص عليه الإمام أحمد في رواية ابن أصرم، وقال له رجل: جمعنا الله وإياك في مستقر رحمته، فقال: لا تقل هذا، وقال: وكان أبو العباس - يعني جده - يميل إلى أنه لا يكره هذا. (الفتاوى الكبرى ٤/٦١٥).

ونقله النووي عن أبي بكر بن يحيى، وكان من الفقهاء والأدباء والعلماء، ورجحته أن رحمة الله أوسع من أن يكون لها قرار. (الأذكار ٥٨٩).

(٨) ٥٨٩.

(الأمتي) ^(١) الأرفع، أو: الأضواء ^(٢)، على أنه من ^(٣) (السناء) بالمد، أو بالقصر ^(٤)، ومنه: ﴿شَكَادُ سَنَا يَوْقِدُ تَهْبٌ بِالْأَيْصَارِ﴾ ^(٥). والأظهر الأول.

ولقد أتيت على ما اشتملت عليه هذه الخطبة البديعة من لفظ وائق، ومعنى فائق، ونظم مؤتلف متناسق. وهذا حين الشروع في تفسير كلامه في المسائل النحوية ومقتضاها، والله المستعان، وعليه التكلان، وصلى الله على سيدنا محمد، و[علي] ^(٦) آله [وصحبه] ^(٧) وسلم تسليمًا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم..



-
- (١) في (أ): الأسمى.
- (٢) في (أ): والأضوى.
- (٣) في (أ): هو.
- (٤) في (أ): القصير. وهو بالنزاع بمعنى الارتفاع، وبالقصر بمعنى الضوء والبرق، (المسان: سنا).
- (٥) التور: ٤٣.
- (٦) سقطت من (ب).
- (٧) سقطت من (ب).

فهرس المراجع

١. ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه الصحوي، د. علي غردا ليل، جامعة الملك سعود، ١٤٠٦هـ.
٢. ابن هشام الأنصاري، حياته ومهجه، د. عصام نور الدين، الشركة العالمية، لبنان، ١٩٨٩م
٣. ابن هشام وأثره في النحو العربي، د. يوسف الضيع، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٨هـ
٤. إتحاف ذوي الاستحقاق، لابن غازي، ت: حسين بوكات، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٧٠هـ
٥. أجناس الجنس، لأبي منصور النحلي، خطوط بجامعة الإمام، رقم: ١٣٣٣/٦/ف.
٦. أخبار الصحويين البصريين، للسوري، ت: محمد البناء، دار الاهتمام، ١٤٠٥هـ.
٧. أدب الكاتب، لابن قتيبة، ت: علي لاهور، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.
٨. الأذكار، للنووي، ت: محيي الدين مستر، دار ابن كثير، ط١، ١٤٠٧هـ.
٩. الإوتشاف، لأبي حيان، تحقيق مصطفى الماس، مطبعة المدني.
١٠. أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني، ت: ريمر، استامبول، ١٩٥٤م.
١١. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ت: محمد البيطار، مجمع اللغة دمشق. د. ت.
١٢. الإشارات والتبهيها، للجرجاني، ت: عبد القادر حسين، دار لمطبعة مصر، القاهرة.
١٣. الأشعري (شرح الألفية له، ومعه حاشية ليسان)، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٣٦هـ
١٤. إصلاح النطق لابن السكيت، ت: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ١٣٦٦هـ
١٥. الأصمعيات، ت: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف ١٣٨٧هـ.
١٦. الأصول لابن السراج، تحقيق حسين الفتحي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ
١٧. إعراب القراءات السبع لابن خالويه، ت: عبد الرحمن العميمين، م الحلبي، ١٤١٢هـ.
١٨. الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٩م.
١٩. الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، دار الفكاك، بيروت، ١٩٨١م.
٢٠. الأغفال لأبي علي الفارسي، رسالة ماجستير، إعداد: محمد إسماعيل، جامعة عين شمس.
٢١. الانصاف في شرح أدب الكاتب، لابن لسيد، ت: مصطفى السقاء، الهيئة المصرية.
٢٢. أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر قداوة، دار عمار، الأردن، ودار الجيل ١٤٠٩هـ.
٢٣. أمالي ابن الشجري، ت: عمود الطناحي، مكتبة الخالجي، القاهرة، ١٤١٣هـ
٢٤. إملاء ما من به الرحمن للعكبري، مطبعة أبي اسيلي، ١٣٨٩هـ.
٢٥. إنباه الرواة على أبناء النحاة، للقطي، ت: محمد أبي الفضل، دار الكتب المصرية، ١٣٩٦هـ
٢٦. الإنصاف لشمرداوي، ت: محمد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٧. أنوار الربيع في أنواع البديع، لابن معصوم المدني، ت: شاكر هادي، مطبعة النعمان، ١٣٨٨هـ.
٣٨. الإيضاح العضدي لأي علي، تحقيق حسن فرهود، دار العلوم ١٤٠٨هـ.
٣٩. الإيضاح للقرويني، (لتخصص الفلاح): ت: محمد حجاجي، دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٥هـ.
٣٠. البحر تحوط لأي حيان (التفسير الكبير له) دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤١١هـ.
٣١. البداية والنهاية، لابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٦٦م.
٣٢. البحر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، م السعادة، مصر، ١٣٤٨هـ.
٣٣. البديع، لابن المنذر، ت: محمد عبد المصم حجاجي، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٦٤هـ.
٣٤. البسيط، للواحدي، رسالة دكتوراه في كلية أصول الدين، ت: محمد الفوز، ١٤٠٩هـ.
٣٥. بصائر ذوي التمييز، للفيروزآبادي، ت: محمد النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
٣٦. البصريات لأي علي، تحقيق محمد الشطر، مطبعة المدني ١٤٠٥هـ.
٣٧. بقية الرائد، للقاضي عياض، ت: صلاح الأدلي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ١٣٩٥هـ.
٣٨. بقية الرحاة في طبقات الملوين والنبغة، للسيوطي، ت: محمد أي الفضل، المكتبة المصرية.
٣٩. البلغة في تراجيم أئمة اللغة، للفيروزآبادي، ت: محمد المصري، مركز المخطوطات، الكويت.
٤٠. البيان في غريب إعراب القرآن للأثيري، ت: طه عبد الحميد، الهيئة المصرية ١٤٠٠هـ.
٤١. التبديل والتكميل، لأي حيان: المخطوط: مصور بجامعة الإمام برقم ٧٣٣٦، والمطبوع بتحقيق: د. حسن هندراوي.
٤٢. الترغيب والترهيب للبخاري، طبع: مصطفى الباني الحلبي، القاهرة.
٤٣. التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧م.
٤٤. التصريح بمضنون التوضيح، للشيخ خالد، ت: د. عبدالفتاح بحوي، الزهراء، ١٤١٣هـ.
٤٥. التصريفات للبرجاني، ت: ت: محمد لقاضي، دار الكتاب المصري، ط ١، ١٤١١هـ.
٤٦. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لتتنامي، تحقيق د. محمد المقدي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
٤٧. تفسير ابن كثير، ت: يوسف مرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ.
٤٨. التكملة لأي علي الفارسي، ت: كاظم المرجان، جامعة الموصل، ١٩٨١م.
٤٩. تهذيب إصلاح المنطق، للثيريزي، ت: فخر الدين قباوة، دار الآفاق، بيروت، ١٤٠٣هـ.
٥٠. تهذيب اللغة، لأي منصور الأزهري، لدار المصرية، مطابع سجل العرب، القاهرة.
٥١. توضيح المقاصد (شرح الألفية للمرادي ت: عبدالرحمن سليمان، الكليات الأزهرية.
٥٢. التيسير في القراءات السبع، لأي عمرو الداني، تصحيح: أنور بربزل، اسطنبول، ١٩٣٠م.
٥٣. جامع البيان (تفسير الطبري)، ت: محمود شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٠هـ.

٥٤. إجماع الصلحوا لأمين هشام، تحقيق أحمد المرعيل، مكتبة الخانجي، ١٤٠٠هـ.
٥٥. إجماع لأحكام القرآن، (تفسير القرطبي)، دار الكتب المصرية، ط٣، ١٣٨٦هـ.
٥٦. الجمل على النحو للزجاجي، تحقيق علي أحمد، مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ.
٥٧. المصنوعة في اللغة، لأمين فريد، دار صادر، بيروت، ١٣٩٢هـ.
٥٨. الحجة في القراءات لتسريح لأمين خالوي، ت: عبد العال مكرم، دار الشروق، ١٣٩٩هـ.
٥٩. الحجة لأبي علي، ت: بدر الدين فهرجي، وصاحبه، دار المأمون، ط١، ١٤٠٧هـ.
٦٠. الخليلات لأبي علي الفارسي، ت: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ.
٦١. حاشية أبي تمام (ديوان الحماسة)، ت: ديد الله عسيان، نشر جامعة الإمام ١٤٠١هـ.
٦٢. حماسة البحري، تعليق: كمال مصطفي، المكتبة التجارية ١٩٢٩م.
٦٣. الحماسة البصرية، لأبي النوح البصري، ت: مختار الدين أحمد، ط٣، ١٣٨٣هـ.
٦٤. خزائن الأدب، لأمين حجة الحموي، شرح: عصام شعير، دار الفلاح، بيروت، ١٩٨٧م.
٦٥. خزائن الأدب، للبخاري، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ١٤٠٢هـ.
٦٦. إحصائيات لأمين حفي، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
٦٧. النثر المصون للمسمين الحلبي، تحقيق علي معوض ورفاعة، دار الكتب العلمية ١٤١٤هـ.
٦٨. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الحافي عطيمة، دار الحديث القاهرة.
٦٩. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لأبن حجر، ت: محمد جواد الحلق، دار الكتب الحديثة.
٧٠. ديوان أبي تمام، بشرح التبريزي، ت: محمد عبده عزام، دار المعارف، ١٩٩٥م.
٧١. ديوان الشريف الرضي، دار صادر، بيروت.
٧٢. ديوان الصباية، لأبن أبي حجلة، ت: محمد سلام، منشأة المعارف، الاسكندرية.
٧٣. ديوان العباس بن مرداس، ت: يحيى الجوري، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢هـ.
٧٤. ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت، ت: شكري فيصل، دار الفكر، د.ت.
٧٥. ديوان امرئ القيس، ت: محمد أبي الفضل، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٤هـ.
٧٦. ديوان عمرو بن معديكرب الربيعي (شعر...)، جمع: مطاع الطرايشي، مجمع اللغة، دمشق.
٧٧. وصف الماي للماثقي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.
٧٨. الروض الأنف، لتسهيلي، ت: عبد الرحمن الزكي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧م.
٧٩. السبعة في القراءات، لأبن مجاهد، ت: زوكي هيف، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٢م.
٨٠. سر الفصححة، لأبن مئان خلفاخي، ت: عبد اللعال الصعيدي، مطبعة محمد صبيح، ١٣٨٩هـ.
٨١. ستن ابن ماجه، نشر: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، عن طبعة القاهرة، ١٩٧٤م.

شرح خطبة التسهيل لابن هشام الأندلسي - تحقيق د. سعاد بن عبد العزيز المنقري

٨٢. من البيهقي، (السنن الكبرى)، دار المعرفة، بيروت.
٨٣. سنن السنائي، (الطبعة) بشرح السيوطي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٨٤. السيرة النبوية لابن هشام، ت: مصطفى السقا، دار إحياء التراث، بيروت، ط ١
٨٥. شلوات الذهب، لابن العماد الحلبي، دار المسيرة، بيروت: ١٩٧٩م.
٨٦. الشيرازيات لأبي علي، ت: د. حسن هنداري، دار كروز إشبيلية، الرباط، ١٤٢٤هـ.
٨٧. شرح الأبيات المشككة الإعراب، تحقيق حسن هنداري، دار القلم، دمشق ١٤٠٧هـ.
٨٨. شرح ألفية ابن معن لابن القواس، تحقيق عني الشوملي، مكتبة الخرجي ١٤٠٥هـ.
٨٩. شرح الألفية لابن الناطم، تحقيق عبد الحميد السيد، دار الجيل بيروت.
٩٠. شرح لتسهيل لابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، دار هجر، القاهرة.
٩١. شرح لتسهيل، لناظر الجيش، مخطوط بجامعة الإمام، برقم: ٦٣٣٨/٦/ف.
٩٢. شرح تجزئية الكبير، للشوئين، ت: د. تركي العتي، مكتبة الرشد ١٤١٣هـ.
٩٣. شرح لعمل لابن عمفور (الشرح الكبير) تحقيق صاحب أبو جناح د. ن. د. ت.
٩٤. شرح السوراني، للكاتب، المخطوط بجامعة الإمام ٢٩٦/١٠/ف. تصور عن دار الكتب المصرية، المطبوع، بتحقيق: رمضان عبد التواب وصاحبه، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٩م.
٩٥. شرح الشافية للجارودي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.
٩٦. شرح الشافية للرضي، ت: محمد نور الحسن ورفاهه، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.
٩٧. شرح صحيح مسلم، للنووي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
٩٨. شرح لقطر لابن هشام بحاشية محي لدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا ١٩٨٤م.
٩٩. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث.
١٠٠. شرح الكافية للرضي، ت: د. حسن خلفي وصاحبه، نشر: جامعة لإمام، ط ١، ١٤١٤هـ.
١٠١. شرح الكوكب المنور، لابن الفجار، ت: محمد الزحيني، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠هـ.
١٠٢. شرح الفصل لابن يعنى، عالم الكتب، بيروت د. ت. د.
١٠٣. شرح المقرب، لابن النحاس الحلبي، مخطوط مصور بجامعة الإمام، رقمه: ٩٦٤٢/٩/ف.
١٠٤. شرح النووي لصحيح مسلم، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار الطبع، ١٤١٤هـ.
١٠٥. شرح صعدة الحافظ وعدة اللاظ لابن مالك، ت: عدنان الدوري، مطبعة العالي، بغداد، ١٣٩٧م.
١٠٦. شرح قواعد الإعراب للمرجوري، ت: إسماعيل مروقة، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ.
١٠٧. شرح قواعد الإعراب للكاكبي، ت: فهد الدين قبارة، دار طلاس، سوريا، ١٩٩٣م.
١٠٨. شروح التلخيص، دار الهادي، بيروت: ١٤١٢هـ.

١٠٩. الشعر والشعراء، لابن خبيرة، ت: أحمد شاكر، دار المعارف، ١٩٩٦م.
١١٠. شفاء الغليل في إيضاح الشهاب، للسلسلي، ت: عبد الله البركاتي، مكتبة الفضية، ١٩٤٦م.
١١١. الصبح، للجوهري، ت: أحمد عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٧٦م.
١١٢. صحيح البخاري (الجامع الصحيح)، مصورة دار الجبل، بيروت.
١١٣. صحيح الترمذي، طبعة مصطفى البابي الحلبي.
١١٤. الصلاة على النبي للقاضي عياض، ت: محمد الحنت، دار المختار الإسلامي، القاهرة.
١١٥. الصنائع، لأبي هلال العسكري، ت: محمد اليعاقوي وصاحبه، مطبعة البابي الحلبي.
١١٦. طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ت: محمود الطناحي، مطبعة الحبي، ١٩٩٤م.
١١٧. طبقات النحويين واللغويين، ت: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.
١١٨. طبقات النحويين واللغويين، لنزدي، ت: محمد أبي الفضل، دار المعارف بمصر.
١١٩. طبقات همول الشعراء، لابن سلام، ت: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
١٢٠. الطراز، ليعلى العلوي، مكتبة المعارف، الرياض.
١٢١. عروس الأفراح للسبكي (مطبوع ضمن شرح التلخيص).
١٢٢. الصوان في القراءات السبع لابن خلف المقرئ، ت: زهير زاهد وصاحبه، عالم الكتب.
١٢٣. الفتاوى الكبرى لابن تيمية، تقديم: حسين مخلوف، دار الكتب الحديبة.
١٢٤. الفروق النغوية، لأبي هلال العسكري، دار الأفاق، بيروت، ٣٩٧٩م.
١٢٥. القول البديع للسخاوي، دار الكتاب العربي، ط١: ١٤٠٥م.
١٢٦. الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، ت: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة ١٤٠٦م.
١٢٧. الكتاب، لمسيويه، ت: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ١٤٠٣م.
١٢٨. كتاب الكتاب، لابن درستويه، ت: إبراهيم السامرائي، دار الكتب العلمية، الكويت، ١٣٩٧م.
١٢٩. كشاف القناع للبهوتي، ت: هلال مصلحي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢م.
١٣٠. الكشاف للزنجشري، بعناية مصطفى أحمد، دار الكتاب العربي ١٤٠٧م.
١٣١. كشف غطاء ومزيل الإلباس، للمجلوبي، تعليق: أحمد القلاص، مكتبة التراث بحلب.
١٣٢. الكشف عن وجوه القراءات السبع لكبي، ت: محي الدين رمضان، مجمع اللغة بدمشق.
١٣٣. الكليات لأبي البقاء الكفوري، ت: عدنان درويش، وصاحبه دار الرسالة ١٤١٣م.
١٣٤. كثر العمال في سنن الأقبوال والأفعال، للمظني الهندي، دار التراث الحديث، بيروت.
١٣٥. التركيب الدرري للأستوي، ت: محمد حسن عواد، دار عمار، الأردن، ١٤٠٥م.
١٣٦. اللباب في علل البناء والإعراب، للمعري، ت: غازي طهيمات، دار الفكر، ١٤١٩م.

١٣٧. سنن العوام لأبي بكر الزبيدي، ت: رمضان عبد التواب، المطبعة الكسالية، ١٩٩٤م.
١٣٨. لسان العرب، لأين منظور، مصورة من الطبعة الأميرية، ١٣٠٢هـ
١٣٩. التلخيص لأين حجي، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب ١٤٠٥هـ.
١٤٠. المذبح لأين مفلح، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ
١٤١. لائل السائر، لأين الأثير، ت: أحمد الحوفي وصاحبه، دار الرافعي، الرياض، ١٩٨٣م.
١٤٢. مجلة المورد، العدد الثالث، ١٤٠٠هـ.
١٤٣. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، طبعة القدسي.
١٤٤. مجمل اللغة، لأين فارس، ت: هادي هودي، معهد المخطوطات، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ
١٤٥. التلخيص شرح المذهب، للنوري، دار الفكر، د.ت.
١٤٦. المختص لأين حجي، ت: علي النجدي ناصف ورفيقه، دار مزكين، ١٩٤٠٩هـ
١٤٧. الطرر للوجيز، لأين عطية، ت: عبد اسلام محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ
١٤٨. المختص، لأين سيده، الطبعة الأميرية.
١٤٩. مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي ت: محمد أبي الفضل، دار نقعة مصر.
١٥٠. التلخيص في علوم اللغة، للسيوطي، ت: محمد المولى وصاحبه، دار الفكر، د.ت.
١٥١. المساعد على تسهيل الفوائد لأين عقل، ت: محمد بركات، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠هـ
١٥٢. مسالك الخفاء، للتسلائي، ت: بسام بارود، الخرج الثقافي، أبوظبي، ١٤٢٠هـ
١٥٣. مسند الإمام أحمد، المطبعة الميمنية، تصوير دار صادر.
١٥٤. معاهد التصحيح، للعاسي، ت: يحيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة.
١٥٥. معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تصحيح: مرجليوث، مطبعة الموسكي، القاهرة.
١٥٦. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، للدكتور: أحمد مطلوب، مطبعة لبنان، ط٢، ٢٠٠٠م
١٥٧. مفتي اللبيب، لأين هشام، ت: محمد عبي الدين عبد الحميد، دار الباز، مكة.
١٥٨. مفتاح العلوم، للسكاكي، ت: نعم زرزور، دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ
١٥٩. مفردات الراغب الأصفهاني، ت: محمد كيلاي، مطبعة مصطفي الحلبي ١٣٨١هـ
١٦٠. المفصل للزمخشري، دار الجبل، بيروت.
١٦١. مقامات الطبري، مطبعة: مصطفي الباي الحلبي، ط٣، ١٣٦٩هـ
١٦٢. التلخيص في اللغة، لأين فارس، ت: عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٦٦م
١٦٣. التلخيص شرح الإيضاح، للبرجاني، ت: كاظم المرجان، وزارة الثقافة بغداد، ١٩٨٢م.
١٦٤. التلخيص للسرد، ت: الشيخ محمد عطية، جنة إحياء التراث القاهرة ١٣٩٩هـ.

١٦٥. المقرب لابن عصفور، ت: أحمد الجوّاري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
١٦٦. نتائج التحصيل، للدلائلي، ت: مصطفى الخري، مطبعة مديوني، الجبلية، القاهرة.
١٦٧. لوزة الألباء، في طبقات الأدباء، لابن الأثير، ت: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن.
١٦٨. النكت في تفسير الكتاب، للأعلم، ت: زهير سلطان، معهد المخطوطات، الكويت، ١٤٠٧هـ.
١٦٩. الحجة لابن الدهان، ت: فائق فارس، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.
١٧٠. هداية السبيل في شرح التسهيل، لعبد القادر المكي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى.
١٧١. طبع المراجع، للسيوطي، ت: عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
١٧٢. وفيات الأعيان، لابن خلكان، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد.



فهرس الموضوعات

٤٢١	المقدمة.....
٤٢١	أهمية هذا العمل.....
٤٢٢	ترجمة المؤلف.....
٤٢٥	مادة الكتاب.....
٤٣٥	مصادره.....
٤٣٦	توثيق نسبة الشرح لآلئ هشام.....
٤٣٦	نسخ الشرح.....
٤٣٦	النص الخقق.....
٤٩١	فهرس المراجع.....
٤٩٨	فهرس الموضوعات.....

